الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

دراسة العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة في الجزائر

خلال الفترة 1990-2020 (دراسة قياسية)

من إعداد:

- خرشي أمل منال
- سعودي يسرى

تحت إشراف:

- د.بن البار محمد

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
			رئيسا
بن البار محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
			مناقشا

السنة الجامعية : 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد الله التي تتم بنعمته الصالحات ووفقنا لإنجاز
هذا العمل المتواضع.

أتوجه بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ المشرف
الأستاذ الدكتور بن البار محمد على إرشاده وتوجيهاته القيمة في سبيل
انجاز هذا العمل في أحسن الظروف وفي أجود إخراج شكلا ومضمونا.

والشكر الموصول إلى كل أساتذتي الكرام بكلية العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير –جامعة المسيلة

و إلى كل من قدم لي يد العون والنصح

و إلى كل من حفزني وساعدني ولو بكلمة

والحمد والشكر لله قبله وبعده.

خرشي أمل منال..... سعودي يسرى

إهـــــــــــداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا النهار إلا بطاعتك

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك

ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله.

إهداء إلى روح جدتي الغالية "زغبة أم السعد" رحمها الله و أسكنها جنته إن شاء الله.

إلى من علمني العطاء بدون انتظار.....من أحمل اسمه بكل افتخار.....أبي الغالي.

ملاكي في الحياة....من كان دعائها سر نجاحي....و حنانها بلسم جراحي .....أمي الحبيبة.

إلى من أرسم بهم بسمتي .....إخوتي (مريم-بثينة-آية-إسلام).

إلى جميع أفراد عائلتي و أصدقائي و أحبائي و كافة أساتذتي الكرام.....اهديهم ثمرة جهدي.

.....خرشي أمل منال.....

إهـــــــــــداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبفضله تتنزل الخيرات والبركات وبتوفيقه تتحقق المقاصد .

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى المهداة إلى :

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار الذي علمنا العطاء دون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى روح طالما أردتها بجانبي في هذه اللحظة إلى أبي رحمه الله.

إلى ملاكي في الحياة التي صبرت على كل شيء التي رعتني حق الرعاية تتبعني خطوة خطوة في حياتي نبع الحنان بسمة الحياة لها عبارات الحب والامتنان على ما قدمته إلى أمي أطال الله في عمرها.

جزاها الله خيرا في الدارين.

قرة عين وحيدي وحزام ظهري وكياني أخي الغالي محبة ووفا.

إلى توائم روحي فلذات كبدي أخواتي وفاءا وتقديرا.

إلى رفيقة الخطوة الأولى والخطوة الأخيرة زميلتي في هذا العمل أتقدم لكي بخالص الشكر والتقدير لمساعدتي بكل جهدك وطاقتك وعدم تقصيرك.

كما أهدي ثمرة جهدي لأستاذي الكريم الدكتور بن البار محمد.

إهداء من القلب إلى عائلتي أخوالي وأعمامي إلى صديقاتي وكل زملائي في مسيرتي الدراسية.

إلى كل أساتذة العلوم الاقتصادية وبالأخص أساتذة الاقتصاد الكمي الشكر والتقدير على كل ما قدمتموه لنا.

سعودي يسرى

فهـــــرس
المحتويـــات

فهرس المحتويات

الفهرس	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
فهرس المحتويات	I.
قائمة الجداول والأشكال	II.
مقدمة عامة	أ-ب
الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي	
تمهيد	04
المبحث الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للإنفاق العام و البطالة	05
المطلب الأول: الإطار النظري للنفقات العامة	05
المطلب الثاني: الإطار النظري للبطالة	13
المبحث الثاني: علاقة الإنفاق العام بالبطالة	19
المطلب الأول: نظرة كل من المدرسة الكلاسيكية و النقديون	19
المطلب الثاني: نظرة كينز وأثر الازدحام للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة	20
خلاصة الفصل	25
الفصل الثاني : دراسة العلاقة بين الإنفاق العام و البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) دراسة قياسية	
تمهيد	27
المبحث الأول : تحليل تطور الإنفاق العام والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	27
المطلب الأول : تحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر	27
المطلب الثاني : تحليل تطور معدلات البطالة في الجزائر	29
المبحث الثاني : دراسة قياسية للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة	31
المطلب الأول: بناء النموذج	31

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	31
المطلب الثالث: تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM	33
المطلب الرابع: دراسة ديناميكية نموذج VECM(1)	43
خلاصة الفصل	48
الخاتمة العامة	49
قائمة المصادر	51
ملخص الدراسة	54

قائمة الجـــــداول
والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العـــــــــنوان	الصفحة
(01)	نتائج اختبارات الاستقلالية	32
(02)	تحديد درجة تأخير المسار *VAR(P)*	34
(03)	نتائج اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسن-جسلس (*Johanson-Juslius*)	35
(04)	نتائج تقدير معادلة شعاع التكامل المشترك (العلاقة طويلة الأجل)	36
(05)	نتائج تقدير معادلة المعاملات الديناميكية للنموذج قصير الأجل	39
(06)	نتائج اختبار *LM TEST*	41
(07)	نتائج اختبار *Box-Pierce/Ljung-box*	42
(08)	نتائج تطبيق اختبار قرانجر للسببية Grangerعلى المتغيرات	44
(09)	نتائج تقدير ومحاكاة دوال استجابة النبض	45
(10)	تحليل تباين خطأ التنبؤ لمتغير معدل البطالة	46

قائمة الأشكال

الرقم	العـــــــــنوان	الصفحة
(01)	سياسة النمو عن طريق الطلب (نظرية كينز)	22
(02)	أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة	23
(03)	تطور الإنفاق العام في الجزائر	27
(04)	تطور معدلات البطالة في الجزائر	29
(05)	يوضح القيم الحقيقية والمقدرة وبواقي النموذج المقدر	37
(06)	يوضح نتائج اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر	38
(07)	نتائج استقرار نموذج شعاع الانحدار الذاتي(1) VECM	43

مقدمـــــــة

مقدمة:

لقد عرف الاقتصاد الجزائري عدة تطورات وتقلبات نتيجة اعتمادها على قطاع المحروقات (أسعار النفط) فبعد الإنعاش الذي عرفه خلال السبعينات والثمانينات تعرض إلى الانكماش مع هبوط أسعار النفط عام 1968 مما أدى بالدولة إلى اتخاذ مختلف الإجراءات والسياسات التي تتبعها لحل مشاكلها و أزمتها الاقتصادية ولعل من أهم السياسات التي اتخذتها هي سياسة الإنفاق العام التي تعتبر أداة من أدوات السياسة المالية والتي تسعى من ورائها إلى تحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية، ومع ذلك فان الجهد الذي تبذله الدولة للوصول إلى تحقيق النمو والتوازن الاقتصادي، ومازال هناك مشاكل اقتصادية من أهمها البطالة التي تعاني منها إلى يومنا هذا.

إن البطالة تؤثر على الاقتصاد بالسلب و يصعب على أي حكومة التحكم في معدلاتها والتأثير عليها والجزائر كغيرها من الدوال تسعى للبحث عن اتخاذ سياسات للسيطرة عليها منها السياسة الإنفاقية حيث تؤدي إلى تحقيق مستوى التشغيل الكامل.

1-الإشكالية:

ماهي العلاقة الموجودة بين الإنفاق العام والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 ؟

يقودنا هذا التساؤل السابق الى طرح أسئلة فرعية تندرج تحت الاشكالية الرئيسية و تتمثل في :

- ✓ هل توجد علاقة بين الإنفاق العام و البطالة في الجزائر ؟
- ✓ هل توجد علاقة سببية بين الإنفاق العام و البطالة خلال الفترة المدروسة ؟

2-الفرضيات:

- ✓ **الفرضية الأولى** : وجود علاقة عكسية ومعنوية بين الإنفاق العام والبطالة في الأجلين الطويل والقصير.
- ✓ **الفرضية الثانية** : وجود علاقة سببية بين الإنفاق العام و البطالة.

3-الهدف من الدراسة:

- التحليل النظري والقياسي لظاهرة البطالة في الجزائر ومدى تأثير حجم الإنفاق الحكومي عليها؛
- تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر في تحقيق أهدافها؛
- اختبار العلاقة القائمة بين معدلات البطالة و حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر.

4-المنهج المعتمد:

للإجابة على الإشكالية المطروحة نعتمد على المنهج التحليلي الوصفي لتقديم الجانب النظري، والاستعانة بالأسلوب القياسي، واستخلاص النتائج ثم مقارنتها مع النظريات، والدراسات السابقة.

الفصـــــل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة

- المبحث الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للإنفاق العام والبطالة
- المبحث الثاني: علاقة الإنفاق العام بالبطالة

لقد شهد الاقتصاد العالمي عدة صدمات اقتصادية كان سببها ظهور أزمات جديدة متتالية كالكساد، والبطالة، التضخم ، الكساد التضخمي، مما أدى إلى بروز عدة أفكار اقتصادية متباينة عملت على تشخيص أسباب هذه الأزمات وطرق علاجها .

وقد شكلت السياسات الاقتصادية، والمتمثلة في السياسات المالية والسياسة النقدية والسياسة التجارية محورا هاما في تلك الأفكار، الأمر الذي جعلها عرضة للتغيير والتطوير من جانب الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم، وتبرز الأهمية الكبرى لهذه السياسات من خلال الأهداف التي تسعى من اجل تحقيقها، وأيضا من خلال مدى فعاليتها في معالجة تلك المشكلات الاقتصادية.

زادت أهمية السياسة المالية كسياسة اقتصادية كلية خاصة بعد أزمة الكساد الكبيرة سنة 1929، أي أصبح من الضروري تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل أوسع لضمان تفعيل الأداء الاقتصادي.

وفي هذا الصدد تبرز النفقات العامة كأحد أهم أدوات السياسة المالية، والتي تعبر بشكل مباشر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث أن التطور التاريخي للنفقات العامة في الفكر الاقتصادي يبين أهميتها سواء من الجانب الاجتماعي أو الجانب الاقتصادي وذلك لارتباطها بتطور الدولة في الاقتصاد التي يعد ضرورة حتمية لضمان توازن الأداء الاقتصادي وتجنب الأزمات.

والهدف من خلال هذا الفصل هو تبيان مختلف المفاهيم المتعلقة بالنفقات العامة والبطالة وذلك في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني فيبرز علاقة الإنفاق العام بالبطالة.

المبحث الأول : الإطار النظري و المفاهيمي للإنفاق العام و البطالة

لكي نشبع الحاجات العامة ومن اجل تحقيق النفع العام وإشباع حاجات المواطنين لابد من وجود النفقات العامة،فهذه الأخيرة تعد أداة مهمة من الأدوات المالية الرئيسية التي تعتمد عليها الدولة للتأثير على حجم الطلب الكلي ومن ثم تحقيق التوازنات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.فإذا ازداد حجم الإنفاق العام يزداد حجم الطلب الكلي والذي يترتب عليه إشباع الحاجات العامة،وبالتالي فإن هذه النفقات العامة تستخدمها الدولة للتأثير على حركة المتغيرات الاقتصادية لتحقيق التوازنات والأهداف المسطرة.

المطلب الأول: الإطار النظري للنفقات العامة

تعتبر النفقات العامة الأداة الأساسية التي يتم استخداما في إطار المالية العامة والسياسية المالية في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية بحكم أن النفقة العامة تعتني بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي للدولة على حد سواء لهذا تختلف وتتعدد تقسيماتها باختلاف أوجه استعمالها، كما أنها تختلف لاختلاف آثارها الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الأول: ماهية النفقة العامة

يمكن اعطاء أكثر من تعريف للنفقة العامة

التعريف الأول: تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة، بواسطة إدارتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة، لتلبية الحاجات العامة للمجتمع، كما تعرف على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة.[1]

التعريف الثاني: تعرف النفقة العامة بصورة رئيسية بأنها: " كافة المبالغ النقدية التي تقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة".[2]

وهذا التعريف هو السائد لدى الاقتصاديين الذين يتفقون على معناه ويظهر من خلاله انه يقوم على ثلاث عناصر رئيسية:

---

[1] سوزي عدلي ناشد، في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000 ، ص27 .

[2] فليح حسين خلف، المالية العامة، ط1، عالم الكتاب الحديث، جدار للكتاب العالمي، الاردن، 2008، ص89 .

أولا: النفقة العامة مبلغ نقدي

تتخذ النفقة العامة التي تقوم بها الدولة الشكل النقدي كثمن لما تحتاجه من منتجات وخدمات وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولى تنفيذها، وكثمن للمساعدات والإعانات المختلفة سواء كانت اقتصادية، اجتماعية أو غيرها.

ولا تعتبر النفقات العينية والتي تكون في شكل مزايا عينية كالسكن المجاني نفقات عامة إلا أنه وكاستثناء في أوقات الحروب والأزمات الحادة، قد تعد بعض النفقات غير النقدية من قبيل النفقات العامة.

ثانيا : النفقة العامة يقوم بها شخص عام

لا يعتبر المبلغ النقدي المنفق في سبيل تحقيق مصلحة عامة من قبيل النفقات العامة إلا إذا صدر من شخص عام[1]، و يقصد بالشخص العام ما ينتمي إلى أشخاص القانون العام وهي الدولة والهيئات العامة المحلية والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية.

وعلى هذا الأساس لا تعتبر النفقة العامة من قبيل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين حتى ولو هدفت إلى تحقيق مصلحة عامة، وإنما تدرج ضمن النفقة الخاصة ويعتمد في الفكر المالي على معيارين للتفرقة بين النفقة العامة والخاصة:

المعيار القانوني:[2]يعتبر هذا المعيار النفقات العامة بأنها تلك النفقات التي يقوم بها الأشخاص المعنوية العامة، أي أشخاص القانون العام وهي الدولة، الهيئات العامة المحلية والمؤسسات العامة، وبالتالي فإن النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون الخاص.

فطبيعة نشاط أشخاص القانون العام تختلف عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص فالأول يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة ويعتمد في ذلك على السلطات الآمرة أي على القوانين أو القرارات الإدارية، بينما يهدف الثاني إلى تحقيق مصلحة خاصة يحكمها القانون الخاص يقوم على مبدأ المساواة بين المتعاقدين.

---

[1] فليح حسين خلف، مرجع سبق ذكره ، ص29 .

[2] طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر و التوزيع عمان، الطبعة 01، 2009، ص122.

المعيار الوظيفي: يعتمد هذا المعيار على طبيعة الوظيفة التي تصدر عنها النفقة العامة وليس على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها، فالدولة الآن تمارس نشاطات مماثلة لتلك التي يقوم بها الأفراد، فاعتمد هذا المعيار على اعتبارات اقتصادية واجتماعية للدولة، فتعتبر النفقة العامة حسب هذا المعيار تلك التي تقوم بها الدولة بصفتها السيادية وبالاعتماد على المعيارين السابقين مما تعتبر النفقة العامة هي تلك التي يقوم بها شخص من أشخاص القانون العام في مجال نشاطه العام.

الفرع الثاني: تقسيمات النفقات العامة

قسمت النفقات العامة إلى عدة أنواع وكل نوع يتخذ معيار معينا كأساس له وهو:

أولا: التقسيمات العلمية الاقتصادية للنفقة العامة:

1) التقسيم من حيث دورية النفقة العامة

أساس هذا المعيار هو مدى تكرار النفقة العامة في ميزانية الدولة، ويشتمل نوعين من النفقة العامة

أ. **النفقات العادية:** وهي النفقات التي تتكرر بشكل منتظم سنويا كالنفقات اللازمة لتسيير العجلة الإدارية للدولة ورواتب الموظفين، وتكرار هذا النوع من النفقات لا يعني التكرار بنفس القيمة ولكن الاعتبار هنا إلى التكرار السنوي العادي.[1]

ب. **النفقات غير عادية :** وهي تلك النفقات التي لا تتكرر بصورة دورية كنفقات مساعدة ضحايا احد الكوارث الطبيعية إلا انه ما يعاب على هذا المعيار انه يعتمد على التكرار السنوي للنفقة في الميزانية في الوقت التي تكون فيه ميزانيات بعض الدول تزيد مدتها عن العام، كالنفقات الاستثمارية التي تعتبر لازمة على الدوام ويتكرر ظهورها في كل الميزانيات والبرامج الاقتصادية فهي بذلك تتحول إلى نفقات عادية بموجب معيار

[1] نوزاد عبد الرحمان إلهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، ط9، دار المناهج، عمان، الأردن، 2005، ص35.

التكرار والانتظام، في حين نجد أن بعض النفقات غير العادية تحولت إلى نفقات عادية ومتكررة بسبب ظهورها المستمر والسنوي. [1]

2) **من حيث الوظيفة:**

وهذا التقسيم يعتبر تقسيم حديث يقوم على تقسيم وظائف الدولة إلى عدة وظائف رئيسية تشمل نوعين:

أ. **النفقات الحقيقية** : تعني استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على السلع والخدمات المختلفة، حيث يؤدي مثل هذه النفقات إلى زيادة مباشرة في الناتج القومي، إذ أن موضوع هذا الإنفاق العام عادة مكافئة الخدمات أو دفع ثمن السلع التي تحصل عليها الدولة، مؤدية بذلك إلى حرمان القطاع الخاص من تلك السلع و الخدمات .[2]

ب. **النفقات التحويلية:** هي نفقات ليس لها مقابل مباشر ولا تؤدي إلى زيادة في الناتج القومي بل تؤدي إلى إعادة توزيعه، إذا هي تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع بغرض إحداث تغيير في نمط توزيع الدخل.[3]

3) **من حيث الغرض منها:**

وأساس هذا المعيار هو الوظيفة التي تقوم بها الدولة و يشمل على ثلاثة أنواع من النفقة

أ. **النفقات الإدارية:** وهي النفقات الضرورية لقيام أجهزة الدولة بمهامها المختلفة دون أن تدرك أية ثروة الاقتصاد القومي ومن أمثلة ذلك أجور الموظفين ونفقات الصيانة وشراء لوازم الإدارة و تسمى هذه النفقات بالنفقات الجارية.[4]

---

[1] محمد الصغير بعلي، يسرى ابو العلاء، المالية العامة، دار العلوم، عنابة، 2005، ص40.

[2] محمد باهر عتلم، المالية العامة –أدواتها الفنية و أثارها الاقتصادية، مكتبة الآداب، مصر، 1998، ص25.

[3] رفعت المحجوب ، المالية العامة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1990، ص85 .

[4] اعمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة (النظرية العامة وفق التطورات الراهنة)، دار هومه، الجزائر، 2003، ص42 .

ب. **النفقات الاجتماعية:** والغرض من هذه النفقات وهو تحقيق هدف اجتماعي محض، وتتمثل في ما تنفقه الدولة من اجل توفير الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية وتحقيق العدالة الاجتماعية، زيادة على ذلك الإعانات التحويلية التي تمنح لبعض فئات المجتمع بحسب الحاجة، كإعانات البطالة وإعانات ذوي الدخل المحدود وإعانات العجزة. [1]

ت. **النفقات الاقتصادية:** وهي نفقات لها أغراض الاقتصادية، تهدف الدولة من خلال إلى زيادة الإنتاج الوطني وتراكم رؤوس الأموال، وتسمى النفقات الاستثمارية وتشكل النفقات الاقتصادية حجما كبيرا في الدول النامية لكونها تتعلق لإنشاء مرافق البنية التحتية والتي لا تستطيع الأفراد القيام بها لضخامتها.[2]

4) **من حيث نطاق السريان الإقليمي:**

وأساس هذا المعيار هو مدى التوسع الجغرافي في استعمال النفقة العامة ويشمل على نوعين من النفقة العامة

أ. **نفقات عامة مركزية:** وهي نفقات تسري على كافة أفراد الشعب بالدولة وتظهر في ميزانية الدولة من خلال قانون المالية.[3]

ب. **نفقات عامة محلية (لا مركزية):** وهي النفقات الموجبة لصالح سكان إقليم معين أو منطقة معينة داخل الدولة تبعا للتقسيم الإداري للدولة (لواء، محافظة ، بلدية) ....، ويتولى هاته النفقات المجالس والهيئات المحلية وبالتالي تتحمل أعبائها الموازنة

[1] بن موسى أم كلثوم ، إشكالية عقلانية النفقات العمومية (تطور النفقات العمومية 1980_ 2009) ، رسالة ماجستير ، جامعة تلمسان ، 2010/2009، ص55 .

[2] محمد عباس محرزي ، اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص82- 83.

[3] محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء ، المالية العامة ، دار العلوم، عنابة ، 2005 ، ص25 .

المحلية للإقليم أو المنطقة أو البلدية بالدرجة الأولى ومن ثم تساهم بقسط معين في ميزانية الدولة.[1]

ثانيا : تقسيم النفقات حسب القانون الجزائري

يقسم التشريع الجزائري النفقات العامة إلى قسمين رئيسيين:

1. **نفقات التسيير:** وهي تلك النفقات التي لا تأتي بقيمة مضافة للاقتصاد الوطني بل هي نفقات تستعمل لسير أجهزة الدولة الإدارية، و تنقسم نفقات السير إلى أربعة أبواب: [2]

- **الباب الأول:** أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات ويشمل الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسوبة من الإيرادات.
- **الباب الثاني:** تخصيص السلطات العمومية وتشمل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها كالمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة... وهي نفقات مشتركة بين الوزارات.
- **الباب الثالث:** النفقات الخاصة بوسائل المصالح تشمل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات.
- **الباب الرابع:** التدخلات العمومية و تشمل نفقات التحويل التي تقسم بدورها بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي والاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن.

2. **نفقات التجهيز:** هي تلك النفقات التي تولد عنها زيادة الناتج الوطني الإجمالي ومنه زيادة ثروة البلاد فهي نفقات استثمارية تتكون من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والتي تعتبر مباشرة استثمارات منتجة ويضاف الى تلك النفقات

[1] طارق الحاج ، المالية العامة ، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع، عمان ، 1999 ، ص125 .

[2] القانون 84-17 المؤرخ في 07-07-1984 المتعلق بقوانين المالية ، المادة 24 .

الاستثمارية إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية و تتضمن نفقات التجهيز ثلاث أبواب هي: [1]

- **الباب الأول:** الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
- **الباب الثاني:** إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- **الباب الثالث:** النفقات الأخرى برأسمال

الفرع الثالث: أسباب تزايد النفقات العامة.[2]

من بين الظواهر الاقتصادية التي استدعت انتباه الاقتصاديون ظاهرة تزايد النفقات العامة، إلا أن هذه الزيادة قد تكون حقيقية أي يترتب عليها زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات وزيادة عبء التكاليف العامة بنسبة معينة، كما قد تكون هذه الزيادة الظاهرية فقط ناتجة عن زيادة في المنفعة الحقيقية للخدمات العامة أو الزيادة في عبء التكاليف العامة، ويمكن تصنيف الأسباب التي تؤدي إلى هذين النوعين من تزايد الإنفاق العام كما يلي:

أ- أسباب الزيادة الظاهرية للإنفاق العام

تتمثل أسباب الزيادة الظاهرية للإنفاق العام في مجموعة العوامل التي أدت إلى زيادة المبالغ المالية المخصصة للإنفاق العام دون الزيادة في الحاجات العامة وهي كالتالي:

- **تدهور قيمة النقود** : يؤدي تدهور قيمة النقود إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بذات العدد من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان من الممكن الحصول عليه من قبل، وهو ما يؤدي إلى زيادة رقم النفقات العامة لزيادة ظاهرية لا يترتب عليها زيادة المنفعة الحقيقية أو زيادة الأعباء العامة.
- **زيادة مساحة إقليم الدولة و عدد سكانها:** يترتب على زيادة مساحة إقليم الدولة العامة (ضم أراضي جديدة، استزاد جزء من الإقليم، الاتحاد...)وزيادة عدد سكانها زيادة

[1] القانون 84-17 المؤرخ في 07-07-1984 المتعلق بقانون المالية، المادة 35.

[2] عيسى براق و آنيسة بركاني، ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر، تطورها، أسبابها و متطلبات ترشيدها، مجلة الابداع، العدد8، 2007، ص112.

حجم النفقات العامة، لان على الدولة أن تلبي احتياجات مواطنيها الجدد من أمن وتنمية وتعليم دون أن يزيد متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة أو بتحسن مستوى معيشتهم.

- **اختلاف طرق المحاسبة المالية:** كان من المتبع في الماضي أن تخصص بعض الإيرادات التي تحصلها بعض الإيرادات لتغطية نفقاتها مباشرة مما كان يجعل النفقات العامة الواردة في الموازنة أقل من قيمتها.

ومع إتباع مبدأ عمومية الموازنة أي ظهور كافة نفقات الدولة وإيراداتها دون تخصيص في الموازنة العامة، ظهرت نفقات عامة كانت تتفق من قبل ولم تكن تظهر في الموازنة، مما أدى إلى ارتفاع رقم النفقات العامة.

ب- أسباب الزيادة الحقيقية للإنفاق العام

تنتج الزيادة الحقيقية لإنفاق العام عن مجموعة من العوامل المذهبية والاقتصادية والسياسية والإدارية نفصلها ما يلي:

- **أسباب مذهبية:** يقصد بها الأسباب التي ترتبط بالتطور التاريخي لدور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من الدولة الحارسة التي سادت فيها المالية العامة الحيادية إلى الدولة المتدخلة التي سادت فيها المالية العامة الوظيفية أو التدخلية إلى مرحلة الدولة المنتجة التي أصبحت فيها المالية العامة جزءا لا يتجزأ من الخطة القومية الشاملة، حيث انه كلما زاد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية كلما زادت النفقات العامة.
- **أسباب اقتصادية:** تؤدي زيادة الدخل الوطني إلى زيادة الاقتطاعات التي تحصل عليها الدولة بغض النظر عن تزايد و تنوع الضرائب المقررة، وهو ما يشجع الدولة على زيادة حجم النفقات العامة في الأوجه المختلفة، كذلك التوسع في القيام بالمشروعات العامة الاقتصادية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، وتدخل الدولة لمحاربة الاحتكار، والحصول على موارد للخزانة مما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة. بالإضافة إلى تدخل

الدولة في حالات الكساد لزيادة النفقات العامة لأجل الرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال، و تقديم الدعم المالي للصناعات الوطنية لكي تتمكن من منافسة السلع الأجنبية.

- **أسباب المالية** : تتركز هذه الأسباب في:

– سهولة الاقتراض في العصر الحديث، مما أدى إلى زيادة النفقات العامة الناتجة عن دفع الأقساط والفوائد؛

– وجود فائض في الإيرادات العامة غير مخصص لغرض معين يؤدي إلى تشجيع الحكومة على إنفاقه.

- **أسباب إدارية:** كلما اتسعت أعمال الدولة زاد حجم إنفاقه لأجل توفير ما يلزم للقيام بالأعمال الإدارية من أجور لوازم وأثاث وغيره، غير أن هذه النفقات قد تستفحل كذلك بسبب انتشار الفساد الإداري وسوء التنظيم، والبطالة المقنعة، خاصة في الدولة النامية.

- **أسباب اجتماعية:** إن زيادة عدد السكان بالإضافة إلى زيادة نمو الوعي الاجتماعي وتعقد حاجات سكان المدن يؤدي بالدولة إلى زيادة حجم النفقات العامة لمواجهة زيادة الطلب على الخدمات التعليمية والصحية والثقافية وغيرها.

- **أسباب سياسية:** يترتب على انتشار مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية في الدول المختلفة زيادة اهتمام الدولة بتلبية حاجات بالطبقات محدودة الدخل من رعاية صحية و سكن ومثله، بالإضافة إلى ما تقضيه العلاقات الدولية من واجبات بسبب الدبلوماسية، هذا وتعد النفقات العسكرية سببا هاما في التزايد المطرد للنفقات العامة في عصرنا.

المطلب الثاني: الإطار النظري للبطالة

تعتبر البطالة مشكلة كبيرة سواء من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية أو السياسية، فبالرغم من أن البطالة تمثل في جوهرتها ظاهرة اقتصادية، إلا أن عدم معالجتها يؤدي إلى مشاكل اجتماعية و سياسية، وهي أيضا تعتبر هدرا لأهم مورد من موارد الإنتاج ألا وهو مورد

العمل. فتعطل جزء من أفراد القوة العاملة وقعودهم عن العمل يحرم المجتمع من الاستفادة من كفاءاتهم وقدراتهم الذهنية والبدنية ويضعف فرصة زيادة الناتج المحلي وفرصة تحسين الدخل الفردي، ولهذا فان جميع الدول تهدف إلى تجنبها ومعالجتها.

الفرع الأول : ماهية البطالة

يمكن تعريف البطالة بأنها : التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة عليه، والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القاد.رين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال والعجزة وكبار السن.

والعمل هو ذلك الجهد الفكري و الجسدي الذي يبذله الإنسان لإضافة قيمة و خلق منفعة، مقابل دخل بتلاءم و الجهد المبذول، ينفق بدوره لتلبية الحاجات المتنامية باستمرار.[1]

طبقا لمنظمة العمل الدولية فإن البطال: " هو كل شخص قادر على العمل و راغب فيه، و يبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن بدون جدوى"[2].

وينطبق هذا التعريف على الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وعلى البطالين الذين سبق لهم أن عملوا واضطروا لتركه لسبب أو لآخر.

ويعرف البعض بالطريقة الشمولية على أنها الحالة التي تطبق على وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلين له، وراغبين فيه وباحثين عنه، وموافقين على العمل بالأجر السائد، ولكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين، وذلك في مجتمع معين لفترة معينة، نتيجة للقيود التي نفرضها حدود الطاقة والقدرة الاستيعابية للاقتصاديات لهذا المجتمع.

ولكن المفهوم الاقتصادي الإحصائي للبطالة هو أكثر تحديدا من ذلك، ويظهر بوضوح عندما نفكر بالسؤال التالي:

هل كل شخص لا يشتغل عملا بأجر يصح أن يعتبر ضمن العاطلين في احتساب معدلات البطالة في المجتمع؟

---

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2010، ص15 .

[2] بسام الحجار ، عبد الله رزق ، الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللباني، الطبعة 01، 2010 ، ص322 .

الجواب طبعا لا، لان البطالة بمفهومها الاقتصادي الإحصائي لها شروط معينة تحتسب بموجبها معدلات البطالة إحصائيا، فهناك الكثير من الأفراد الذين لا يعملون و لا يصنفون ضمن العاطلين عن العمل: (الأطفال، المرضى و كبار السن) لعدم قدرته عن العمل، الطلاب وبعض الأثرياء الذين لا يبحثون عن العمل[1]، حيث أن تتوفر في الشخص العاطل عن العمل الشروط التالية: [2]

1. أن يكون العاطل عن العمل قادرا على العمل، أي أن لا يكون مريضا أو عاجزا عن العمل ذهنيا وبدنيا، حيث لا يمكن تصنيف المعوقين بنسب عالية، أو فاقدي الأهلية العقلية في فئة الباطلين؛
2. أن يكون العاطل راغبا في العمل؛
3. أن يكون العاطل مستمر في البحث عن العمل.

يمكن تعريف البطالة بصورة عامة على أنها:" التعطل لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، الراغبة والقادرة على العمل، حيث تظهر عادة في أوقات الركود والانحسار الاقتصادي وتقل في الأوقات الرواج والازدهار الاقتصادي."

الفرع الثاني: أنواع البطالة

إن أنواع البطالة عديدة ومختلفة إلا أننا سنحاول حصرها فيما يلي:

1. **البطالة السافرة أو الصريحة أو الظاهرة:** وهي حالة التعطل الظاهر، بمعنى وجود عدد من الأفراد القادرين والراغبين في العمل عند مستوى الأجر السائد دون جدوى، فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل.[3]
2. **البطالة المقنعة و البطالة السافرة :** تنشأ البطالة المقنعة في الحالات التي يكون فيها العاملين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، بمعنى وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئا

[1] بسام الحجار ، عبد الله رزق ، مرجع سابق، ص321 .

[2] نزار سعد الدين العيسي ، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الاولى 2006، ص243.

[3] طارق عبد الرؤوف عامر، " أسباب و أبعاد ظاهرة البطالة" ، الطبعة العربية الثانية، دار اليازوري.

تقريبا، أما البطالة السافرة عبارة عن وجود أشخاص راغبين في العمل لكن دون أن يجدوه.[1]

3. **البطالة الدورية:** هي البطالة التي تحدث أثناء فترة الركود الاقتصادي وقبل أن يبلغ الناتج الحقيقي مستوى الطاقة الكاملة أي مستوى التشغيل الكامل.

4. **البطالة الهيكلية:** وهي بطالة اختيارية تحدث نتيجة لعوامل مختلفة:

- استمرار الأشخاص العاطلين في البحث عن وظيفة أفضل تتوافق مع طموحاتهم؛
- تشريعات الحد الأدنى للأجور وضغوط نقابات العمل؛
- توافر بعض الوظائف الشاغرة في أماكن من صعوبة الإقامة بها؛

5. **البطالة الاحتكاكية:** وهي البطالة الاختيارية أيضا لأشخاص يمتلكون مؤهلات أو خبرات مهنية معينة ولكن لا يجدون حاليا العرض المناسب للعمل. وتختلف البطالة الاحتكاكية يملكون الخبرات المطلوبة لشغل هذه الوظائف، أما البطالة الهيكلية فلا تتوفر مثل هذه الخبرات.[2]

6. **البطالة المقنعة:** تعرف بأنها التحاق عدد من القوى العاملة بوظائف معينة ويتقاضون عليها أجور على الرغم أن مساهمتهم في العملية الإنتاجية تقترب من الصفر؛

7. **البطالة الموسمية:** يتصف نشاط بعض الأنشطة الاقتصادية بالموسمية، كالزراعة وبعض الصناعات كصناعة أجهزة التبريد والتدفئة، فقد يزدهر نشاط هذه الأنشطة في بعض المواسم ويتأثر في مواسم أخرى، ويمكن معالجة هذا النوع من

[1] وردة عويسي، " التواصل في الاقتصاد والإدارة و القانون " مجلة علمية ، العدد 39 جامعة باجي مختار عنابة، سبتمبر 2014، ص15.

[2] احمد بن عبد الكريم المحيميد، محمد عبد الله الجراح، " مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم وأساسيات 102 قصد " ، الطبعة الثانية (بدون دار النشر ، 1431، ص51-52-53.

البطالة من خلال تعليمهم لوظائف أخرى حتى يتمكنوا الحصول على فرص عمل أخرى بعد انتهاء الموسم الإنتاجي الخاص للسلعة التي يعملون فيها أساسا.[1]

الفرع الثالث : دور سياسة الانفاق العام في تحقيق التشغيل الكامل

تلعب سياسة الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و خاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظرا لتأثيرها الفعال مستوى التشغيل ، حيث تتعرض نظرية كينز إلى تحليل مشاكل الدول في مجال مكافحة البطالة، و يرى كين زان الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل في أي دولة، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي. و لقد حدد كينز أسباب البطالة و اقترح حلولا لعلاجها وانتهى إلى رفض الاعتقاد السائد في الفكر التقليدي من أن العرض هو الذي يخلق الطلب، وأن الحل الوحيد لعلاج مشكلة البطالة هو زيادة الإنفاق العام لمواجهة انخفاض الطلب وبالتالي زيادة الإنتاج وارتفاع مستوى العمالة، بالإضافة إلى أن الجهاز الإنتاجي يجب أن يكون مرن بالدرجة التي تسمح بإنتقال عوامل الإنتاج بسهولة بين فروع الإنتاج لتحقيق التشغيل الكامل.

فإذا الطلب الكلي في حالة اقتصاد يعمل عند مستوى اقل من التوظيف الكامل ، حيث توجد نسبة عالية من البطالة نتيجة قصور الطلب الكلي وعند مستوى التوظيف الكامل يكون مستوى الدخل مرتفعا. وأن المستوى الأول للطلب (C+I+G) يخلق مستوى توازن فعلي مقابل مستوى دخل معين، أي ان هناك فجوة انكماشية بين مستوى الطلب الكلي الفعلي والمستوى المقابل بالمستوى المقابل لمستوى التوظيف الكامل تعادل المسافة بين منحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي مقابل مستوى التوظيف الكامل.[2]

وبمعنى آخر نحن أمام عجز في الطلب الكلي أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز(البطالة) تتلخص المشكلة في هذه الحالة في أن الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم

[1] محمود حسين الوادي ، كاظم جاسم العيساوي ، " الاقتصاد الكلي ، تحليل نظري و تطبيقي " دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطبيعة عمان ، 2006 ، ص163 .

[2] وحيد مهدي عامر ، السياسات النقدية و المالية و الاستقرار الاقتصادي ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، مصر ، 2010، ص256.

العرض الكلي من السلع والخدمات، وذلك أن الطلب الكلي يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى اقل من التشغيل الكامل هناك عجز في الطلب الكلي، ويترتب على ذلك أن الادخار المخطط لدى التشغيل الكامل يزيد على الاستثمار مضافا إليه عجز الموازنة العامة، فهناك يكون لزاما على الدولة أن تتدخل لمنع استفعال المشاكل الاقتصادية، وبالتالي زعزعة الاستقرار الاقتصادي بإستخدام السياسة المالية[1]، وأهم أداة في ذلك الإنفاق العام. فزيادة الإنفاق العام تعتبر من أهم الأدوات لتحفيز الطلب والخروج من حالة عجز الطلب الكلي مع الإبقاء على الضرائب ثابتة، اعتمد كينز في نظريته على الأدوات التالية:[2]

أولا : الطلب الفعال: وفقا لكينز فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعال و للتخلص منها يقترح كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.

ثانيا: سعر الفائدة: يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للاستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي.

ثالثا: الكفاية الحدية لرأس المال: يرى كينز أن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل احد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار، حيث توجد علاقة عكسية بينهما.

رابعا: المضاعف: إن المضاعف الكينزي يقوم على أربعة فروض هي: وجود بطالة لا إرادية اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، توفر سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج.

[1] درواسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي –حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص80 .

[2] بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف–حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان، الجزائر، 2015/2014، ص172.

المبحث الثاني: علاقة الإنفاق العام بالبطالة

نظريا يعتبر الإنفاق العام المحرك الأساسي الذي من خلاله يمكن للحكومة أن تخلق مناصب شغل تمتص بها جزءا من البطالة وتخفف من حدتها، وهذا يعني أن العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة علاقة عكسية فكلما زادت الحكومة من حجم إنفاقها العام كلما انخفضت معدلات البطالة وأحجامها، كما أن السياسة المالية بشكل عام وبمختلف آلياتها (بما فيها سياسة الإنفاق العام) تعتبر من أنجع السبل والأدوات التي تعالج حالات الاستخدام الناقص أو الفجوات الانكماشية، لأنها سياسة استراتيجية بعيدة المدى، وبذلك فالمشاريع الحكومية تعمل على توليد مناصب شغل لسنوات متتالية، كما أن مضاعفات السياسة المالية أكثر قوة من مضاعف السياسة النقدية وبالتالي فهي أكثر تأثير على مخرجات النشاط الاقتصادي من ناتج قومي وعمالة وغيرها.

المطلب الأول : نظرة كل من المدرسة الكلاسيكية والنقديون

لقد اختلفت نظرة المدارس الاقتصادية للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة، حيث سنبين فيما يلي نظرة كل من المدرسة الكلاسيكية، النقديون.

الفرع الأول: نظرة المدرسة الكلاسيكية للعلاقة بين الإنفاق العام و البطالة: [1]

يهمل الاقتصاديون الكلاسيك العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة، لأنهم يتصورون أن الاقتصاد لا يمكن أن يكون إلا في حالة الاستخدام التام وهي الحالة التي يكون فيها الإنتاج أعظمي واستغلال عوامل الإنتاج مثاليا و البطالة منعدمة، أي أن اقتصادهم بإمكانهم أن يوفر مناصب شغل لكل بطال يرغب في أن يشتغل، هذه الرؤية التفاؤلية التي تميز نظرة الكلاسيك للبطالة يصاحبها اعتقاد آخر، وهو أن الاقتصاد الكلاسيك يتوازن عند حالة الاستخدام التام من دون تدخل الدولة (اليد الخفية)، مهملين بذلك دور الحكومة في تحقيق التوازن والتأثير على مخرجات النشاط الاقتصادي، حيث يرون أن السياسات المالية التوسعية سوف لن تؤثر إلا

[1] احمد زكان ، رابح بلعباس ، مداخلة بعنوان : العلاقة بين الإنفاق العام و البطالة دراسة قياسية لحالة الجزائر 1973-2008

على ميزانية الدولة، وأن السياسة النقدية التوسعية لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتشغيل بل إلى ارتفاع الأسعار.

الفرع الثاني: النقديون والعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة

يرى رواد المدرسة النقدية وعلى رأسهم" **ميلتون فريدمان**": أن السياسة النقدية هي الأكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومجابهة ظاهرتي التضخم والبطالة وخلق مناصب شغل، حيث يعتقدون أن الإفراط في تطبيق السياسات المالية التوسعية يكلف الخزينة العمومية تكلفة باهظة تتسبب في عجز الموازنة وما ينجز على ذلك من مشاكل تلحق بالاقتصاد يسببها الدين العام.

المطلب الثاني: نظرة كينز و أثر الازدحام للعلاقة بين الانفاق العام والبطالة

في هذا المطلب سنبين علاقة الإنفاق العام والبطالة نظرة كل النظرة الكينزية وأثر المزاحمة.

الفرع الأول : رؤية كينز للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة

يرى كينز أن البطالة لا تتناقض مع التوازن، فقد يتحقق توازن الاقتصاد على المستوى الكلي ويصاحب ذلك وجود بطالة في عنصر العمل، وقد تكون هذه البطالة في مستويات عالية، ولكن يمكن للحكومة من خلال سياستها الاقتصادية المتمثلة أساسا في السياسة المالية التوسعية من احتواء حالة الاستخدام الناقص وذلك من خلال الدور الفعال والتأثير البالغ لمضاعفات السياسة المالية (مضاعف الإنفاق ومضاعف الضرائب) على المخرجات من زيادة في الإنتاج وخلق لفرص الشغل.

تتعرض النظرية كينز لتحليل مشاكل الدول في مجال مكافحة البطالة، ويرى كينز أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي، لكن هذه المقاربة تعتمد على الأدوات التالية:[1]

[1] تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والإشهار، الجزائر 2004، ص 193-223.

❖ **الطلب الفعال:** وفقا لكينز فان البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعال، للتخلص منها يقترح كينز إحداث زيادة في الإنفاق العام سواء عل الاستهلاك، أو الاستثمار.

❖ **الكفاية الحدية لرأس المال:** يرى كينز أن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل احد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار، حيث توجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.

❖ **سعر الفائدة:** يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للاستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي، ويتحدد سعر الفائدة بدوره تبعا لمؤشر عرض النقود.

❖ **المضاعف:** إن المضاعف الكينزي يقوم على أربعة فروع هي: وجود بطالة لاإرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع والاستهلاكية وتوفر سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج.

إضافة إلى ما سبق فإن المناخ الاستثماري في أي بلد يتأثر بالاختلالات الاقتصادية على المستوى الكلي، خاصة ما تعلق بالتضخم و تقلبات سعر الصرف، إذ أن من شأن هذه المتغيرات أن تؤثر عكسيا على الاستثمارات.[1]

وانطلاقا من هذه النظرية، يمكن الاعتماد على زيادة الإنفاق الحكومي لتحفيز الطلب الداخلي، بغرض الوصول إلى زيادة معدلات التشغيل، وذلك كما هو موضح في الشكل الموالي:

[1] إبراهيم محمود الراضي ، البطالة – حلول إسلامية فعالة – ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر 2005 ، ص105 .

الشكل 01 : سياسة النمو عن طريق الطلب (نظرية كينز)

المصدر: كمال عايشي ، سليم بوهيدل ، مداخلة بعنوان : الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2010، ص5.

اعتمادا على الشكل الأعلى، فإن الاقتصاد يضمن بشكل تلقائي توفير معدلات تشغيل معينة، اعتبارا من أن أي اقتصاد يجب أن يتوفر على معدل طلب للاستهلاك يخلقه المجتمع، نتيجة ضروريات الحياة إضافة إلى معدل طلب للاستثمار توفره النشاطات الاقتصادية داخل البلاد، لكن إن حدث خلل في توازن سوق التشغيل بسبب عجز الاستهلاك و الاستثمار عن توفير معدلات التشغيل الكافية، يجب على الدولة بصفتها المنظم للحياة الاقتصادية التدخل عن طريق إحدى السياسات التالية:

- ✓ **السياسة النقدية:** عن طريق تخفيض معدلات الفائدة.
- ✓ **السياسة المالية** : عن طريق رفع معدلات الإنفاق الحكومي (سياسة المشاريع الكبرى)، خفض معدلات الضرائب و عن طريق زيادة التحويلات الاجتماعية لفائدة الأفراد لتشجيع الاستهلاك.

حيث يمكن للحكومة، الاعتماد على إحدى السياسات السابقة لتحفيز الطلب الداخلي، أو المزاوجة بين سياستين أو أكثر، لكن تبقى أكثر السياسات نجاعة، هي رفع معدلات الإنفاق الحكومي والانخراط في سياسة موسعة للأشغال، والمشاريع الكبرى، مما يخلق حجم طلب داخلي إضافي، يؤدي إلى ارتفاع معدلات التشغيل، حيث يمكن تتبع مراحل تأثير الإنفاق الحكومي في معدلات التشغيل وفق الشكل الموالي:

الشكل 02 : أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة

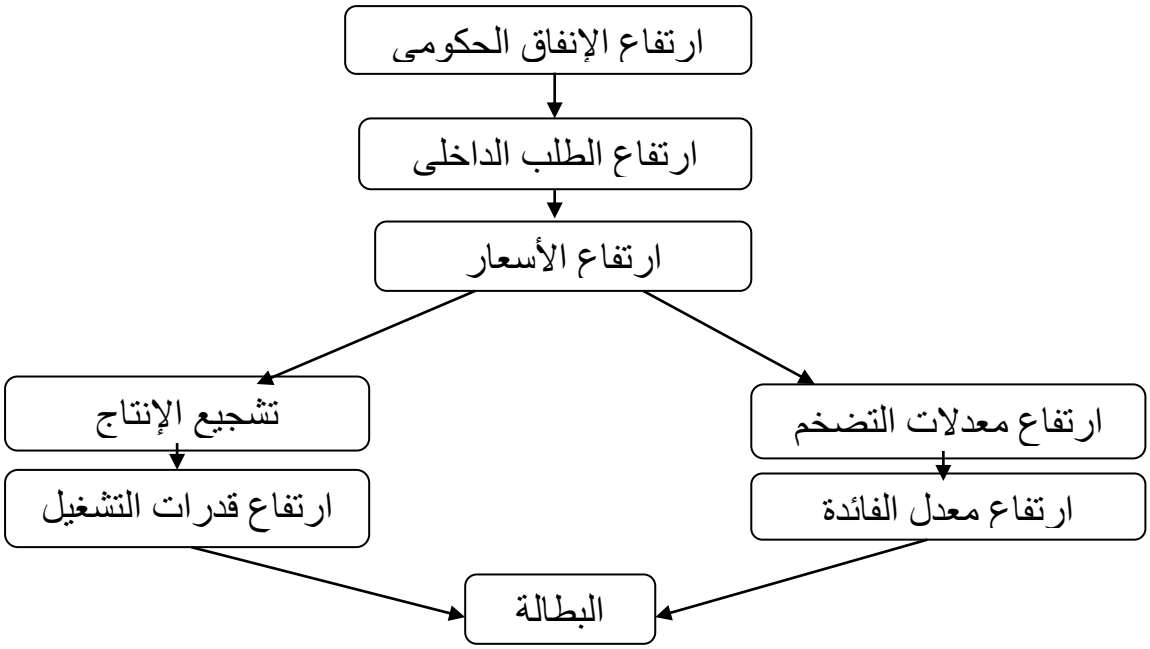

المصدر: كمال عايشي ، سليم بوهديل ، مرجع سابق ص6 .

من الشكل السابق، يتضح أن ارتفاع الإنفاق الحكومي يؤدي حتما إلى زيادة الطلب الداخلي على السلع والخدمات باعتبار أن الإنفاق الحكومي هو جزء من الطلب الداخلي، وارتفاع هذا الأخير يدفع بالمعدل العام للأسعار نحو الارتفاع، في انتظار تحرك الآلة الإنتاجية لتلبية الطلب الإضافي عن طريق زيادة الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على التشغيل، وبالتالي انخفاض معدلات البطالة. غير أن هذا الانتظار يجب أن لا يطول كثيرا لأن ذلك من شأنه أن يدفع بمعدلات التضخم إلى الارتفاع، ومنه ارتفاع أسعار الفائدة على الاقتراض، وتقلص هامش حركة الاستثمارات الخاصة، مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وبالتالي التأثير على معدل البطالة سلبا.

الفرع الثاني: أثر المزاحمة

من الواضح إن زيادة الإنفاق الحكومي لا تؤدي فقط إلى زيادة الناتج وإنما تؤدي أيضا إلى زيادة معدل الفائدة الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الرغبة في الاستثمار وزيادة الرغبة في شراء سندات الحكومة، وينجم عن ذلك انخفاض في الناتج، وبهذا فإن زيادة الإنفاق العام لها تأثيران متعارضان على مستوى الناتج، فالأول أثر مباشر وايجابي، في حين الثاني غير مباشر

وسلبي يعمل على إنقاص الناتج عن طريق تخفيض الإنفاق الاستثماري وتحويل جزء من الأموال إلى شراء الأوراق المالية، نسمي هذا الأثر الثاني للإنفاق بأثر المزاحمة ويشير ذلك إلى جزء من الإنفاق العام الإضافي إنما يزاحم الإنفاق الخاص ويحل محله.

ولا بد في هذا الصدد من تقديم الملاحظات التالية:

- إذا كان حجم الناتج دون مستوى ناتج التشغيل الكامل، فإنه عند زيادة الإنفاق العام ستعمد المنشآت الإنتاجية إلى زيادة حجم الإنتاج عن طريق تشغيل عدد إضافي من العمال، وبالتالي تخفيض معدلات البطالة؛
- إذا كان في حالة التشغيل الكامل، فإن ازدياد الإنفاق الحكومي سيعمل معه أثر المزاحمة على نطاق كبير وسيكون من شانه رفع مستويات الأسعار بدلا من ازدياد الناتج؛
- بصورة عامة، تؤدي زيادة الإنفاق العام إلى زيادة كل من الناتج ومعدل الفائدة بحيث يؤدي ازدياد الناتج (زيادة الدخل) إلى زيادة الادخار. الذي يؤدي بدوره إلى تمويل جزء من عجز الموازنة الناجم عن زيادة الإنفاق، هذا يعني أن هذه الزيادة لن تكون بالكامل على حساب تخفيض الطلب على الاستثمار الخاص؛

وبذلك فالعلاقة عكسية بين الإنفاق العام و معدلات البطالة في ضل توفر شروط معين داخل الاقتصاد، فكلما زادت الحكومة من نفقاتها الحكومية كلما أدى ذلك إلى خلق فرص عمل إضافية وبالتالي قل عدد البطالين وانخفض معدل البطالة.

خلاصة الفصل:

تعتبر ظاهرة البطالة من الظواهر المقلقة لحكومات الدول حيث تعمل كل الحكومات على التقليل من حدا ومعالجتها ولقد عرفت الجزائر ارتفاعا لمعدلات البطالة وخاصة خلال فترة التسعينيات حيث برزت مشكلة البطالة كأحد أهم الآثار الاجتماعية والاقتصادية لسياسات التعديل الهيكلي التي قامت على خوصصة المؤسسات وتسريح العمال إلا أن الجزائر اتخذت جملة من الإجراءات والسياسات وخاصة بداية من الألفية الثالثة وتزامنا مع ارتفاع وانتعاش أسعار البترول في السوق الدولية ولقد كان لهذه السياسات أثار بارزة على سوق العمل حيث انخفضت معدلات البطالة وبشكل كبير جدا غير أن ما يؤخذ على هذا الانخفاض بأنه انخفاض شكلي فقط فهو قائم بالأساس على مناصب العمل المؤقت ومنخفضة الأجر.

أظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباط عكسي بين الإنفاق الحكومي ومعدلات البطالة وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية حيث تعمل النفقات الحكومي خاصة الموجه للاستثمار على توفير مناصب الشغل واستقطاب أعداد جديدة من العاملين، فبالنسبة للجزائر فقد كان هذا التأثير على المدى القصير ومستمر على المدى الطويل وهو ما يؤكد فرضية الاعتماد الشبه مطلق في محاربة البطالة على الإنفاق الحكومي وذلك من خلال رفع القدرة الاستيعابية للقطاع العام بالإضافة إلى برامج المعتمدة من طرف هيئات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تستنزف مبالغ ضخمة في سبيل إقراضها للمستثمرين.

الفصل الثاني

دراسة قياسية للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

- المبحث الأول: تحليل تطور الإنفاق العام والبطالة في الجزائر 1990-2020
- المبحث الثاني: دراسة قياسية

سوف نتطرق في هذا الجانب إلى دراسة وصفية تحليلية للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1990 إلى غاية 2020 وذلك من خلال تتبع التطور التاريخي لحجم الإنفاق العام و البطالة.

المبحث الأول : تحليل تطور الإنفاق العام و البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

شهدت الفترة 1990- 2020 عدة تذبذبات على المستوى الاقتصاد الجزائري، وعرفت العديد من التغيرات كون الاقتصاد الجزائري جزء من النظام العالمي الذي يتأثر وفق الظروف المحيطة بالعالم الخارجي، إذ انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية في غالب الأحيان و بالمقابل حدثت العديد من التغيرات في معدل البطالة وهذا راجع إلى اعتماد الجزائر على ريع المحروقات التي شهدت فيها الجزائر أثناء ارتفاع أسعار البترول استقرار على مستوى الاقتصاد من خلال معدل البطالة وارتفاعه أثناء انخفاض الأسعار.

المطلب الأول: تحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر

شكل (03): تطور الإنفاق العام في الجزائر

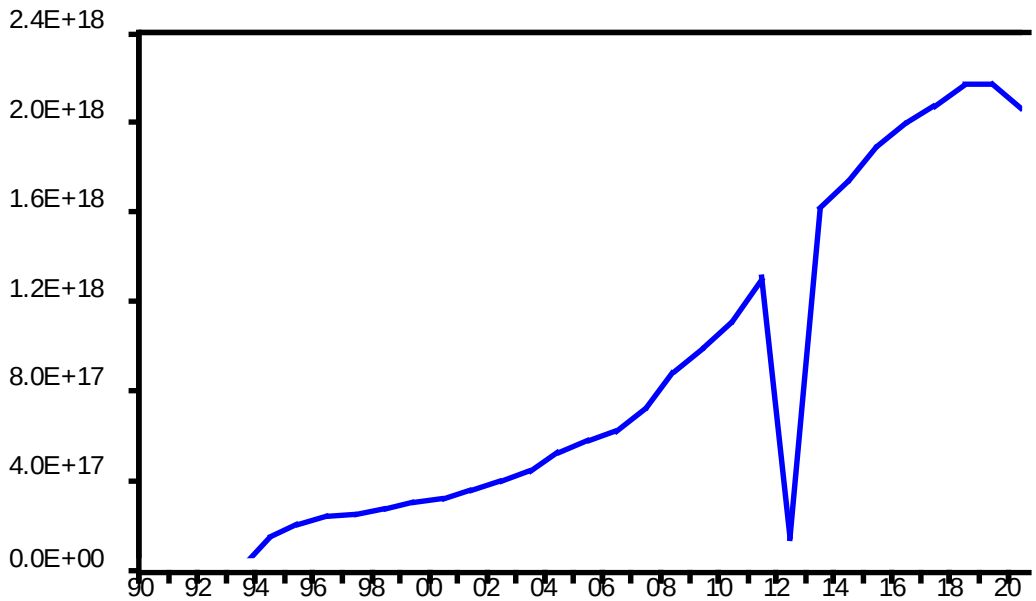

إن القراءة الأولية لتطور حجم الإنفاق في الجزائر تعطينا صورة لمدى ارتباط هذا الأخير بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الجزائر، وبصفة عامة يمكننا القول أن حجم الإنفاق العام في الجزائر هو في حالة ارتفاع مستمر منذ بداية فترة الدراسة إلى نهايتها باستثناء سنة 2009 أي انخفض حجم الإنفاق عن سنة 2008 بنسبة 88.75 %.

المرحلة الأولى (1990-1994): وهذه المرحلة اتسمت باستقرار الإنفاق العام عند مستويات منخفضة وهذا راجع إلى عدة عوامل أهمها: انخفاض أسعار البترول خلال منتصف الثمانينيات التي أدت إلى ظهور أزمة المديونية، وما ترتب عنها لجوء السلطات الوطنية إلى عقد اتفاقيات مع صندوق النقد والبنك الدوليين، والتي اتسمت بسياسة انفاقية انكماشية.

المرحلة الثانية (1995-2020): وهي مرحلة اتسمت بارتفاع المبالغ المخصصة لبرامج الإنفاق العام خلال هذه المرحلة نظرا لارتفاع الإيرادات البترولية، ومنه باشرت السلطات الوطنية في تنفيذ سياسات الإنعاش الاقتصادي، والتي تعتمد على محصلة أفكار النظرية الكينزية التي تؤكد على مبدأ الطلب يخلق العرض، على اعتبار أن الإنفاق العام أداة فعالة لتحفيز الطلب الكلي، الأمر الذي سيولد استجابة من جانب العرض الكلي بشكل يزيد من الناتج الوطني، و قد خصصت لهذه البرامج مبالغ مالية كبيرة، وتضمنت الكثير من الاستثمارات والمشاريع الضخمة، والهدف من ذلك هو استغلال هذه الوفرة المالية المحققة في تنشيد الاقتصاد الوطني وذلك من خلال الاهتمام بالقطاعات غير نفطية، مثل: الفلاحة و الصناعة .....الخ ،

فلقد خصصت السلطات الجزائرية مبالغ ضخمة لتنفيذ مخططات التنمية متمثلة في برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) يليه مباشرة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) أما البرنامج الثالث فقد سمي برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) و يليه برنامج الاستثمارات العمومية في الجزائر (2015-2019).

المطلب الثاني: تطور معدلات البطالة في الجزائر

الشكل (04) : تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

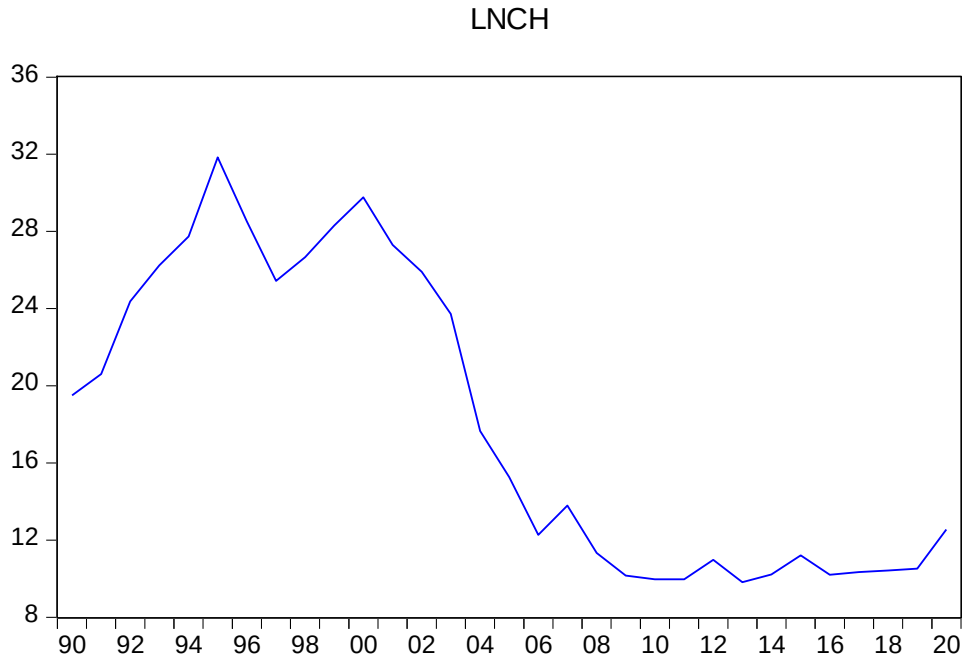

الفترة الأولى 1990-2000 : عرفت ارتفاعا كبيرا حيث تزايدت بما يقارب 20% منذ بداية الفترة إلى نهايتها فبعد أن سجلت نسبة تقدر ب19.5% سنة 1990 لم تعرف تراجعا أبدا إلى نهاية التسعينات حيث نلاحظ تزايد إلى غاية 1995 بنسبة 31.84% ثم تنخفض إلى 25.43% سنة 1997 إلا أنها عاودت الارتفاع مباشرة في السنة الموالية و قدرت نسبتها ب26.43% .

إن هذا الارتفاع المتزايد التي عرفته معدلات البطالة يرجع في الأصل إلى الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد الجزائري من جراء انهيار أسعار المحروقات مما أدى إلى عجز المؤسسات الاقتصادية و الحد من قدرتها على إيجاد و توفير مناصب شغل جديدة .

الفترة الثانية 2001-2020: عرفت البطالة خلال هذه الفترة تراجعا محسوبا فبعد أن بلغت نسبتها 27.29% سنة 2001 منخفضة بدرجتين عن سنة 2000 عرفت انخفاض تدريجي خلال طول الفترة حيث سجلت نسبة 10.21% خلال سنة 2014 لتستمر في الانخفاض بنسب

متناقصة في السنوات الموالية حيث سجلت معدل برقم 9.81% سنة 2013 غير أنها عرفت بعد ذلك زيادة انعكاس في اتجاه التطور لتبدأ النسب المسجلة تعرف ارتفاعا ولكن بقيم متدنية.

إن هذا الانخفاض في معدلات البطالة يعتبر شكلي أكثر منه حقيقي وهذا بسبب اعتماد سياسات التوظيف على القطاع العام دون مشاركة حقيقية للقطاع الخاص مما يخلق نوع من البطالة المقنعة، بالإضافة إلى سياسة التوظيف عن طريق عقود ما قبل التشغيل وعقود التشغيل وعقود الإدماج والأيادي البيضاء ومناصب الشبكة الاجتماعية التي تتميز بانخفاض الأجور بالإضافة إلى أنها عقود مؤقتة.

غير أن ما نلاحظه من معاودة ارتفاع معدلات البطالة وهذا ابتداء من 2014 يوحي ببداية مرحلة جديدة لمستويات البطالة التي يمكن أن تسجل معدلات خطيرة ومتجاوزة الحدود المقبولة وهذا في ظل التزام الجزائر بإتباع سياسات التقشف الانكماشية وما ينجم عنها من تقليص النفقات العمومية والتقليل من الاستثمار العمومي.

المبحث الثاني: دراسة قياسية للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة

سنحاول في هذا الجزء القيام بإجراء دراسة قياسية، وذلك لأجل دراسة العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة في الجزائر، بالاعتماد على الأدوات الكمية والقياسية، وذلك خلال منهجية VECMخلال الفترة(1990-2020).

المطلب الأول: بناء النموذج

أولا: تصميم وتحديد الشكل الرياضي للنموذج

يتم صياغة النموذج القياسي عن طريق تحويل العلاقات الاقتصادية إلى صيغة قياسية تتناسب مع الواقع الاقتصادي.

1. **تصميم النموذج:** يمكن التعبير على المتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة بالشكل التالي: $c\hom = f(dep)$

2. **تحديد الشكل الرياضي للنموذج:** يمكن صياغة الشكل القياسي على النحو التالي:

$$c\hom_i = \alpha_0 + \alpha_1 dep_{1i} + u_i \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث أن:

i: يمثل رقم المشاهدات و هو يعبر عن سنوات الفترة 2020/1990.

Chom : تمثل معدلات البطالة.

Dep : تمثل حجم الإنفاق.

u_i : الخطأ العشوائي.

α_0: تمثل الحد الثابت، α_1: تمثل معاملات استجابة المتغير التابع للمتغيرات التفسيرية.

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

قبل الشروع في تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، لابد من دراسة ما إذا كانت السلاسل المذكورة سابقا مستقرة أم لا، تجنبا لظهور مشكلة الانحدار الزائف (*SpuriousRegressions*)، حيث يشير هذا المصطلح إلى الانحدار ذي النتائج الجيدة من حيث اختبار (*t,F*)، *وقيمة* R^2 ، لكنها لا تعطي معنى حقيقي للنتائج، ولا تقدم تفسيرا اقتصاديا ذا

معنى، أي أن اللجوء إلى طريقة المربعات الصغرى العادية OLS تعطي نتائج زائفة في حالة عدم استقرار السلاسل، وسنعتمد على اختباري ADF و PP لجذر الوحدة من اجل تحديد استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة، النتائج موضحة في الجدول رقم 01 كما يلي:

الجدول رقم 01: نتائج اختبارات الاستقرارية

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)			
At Level			
		LNCH	LNDP
With Constant	t-Statistic	-0.8296	-4.1858
	Prob.	0.7960	0.0028
		n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0285	-1.9161
	Prob.	0.5628	0.6213
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.6683	-0.4526
	Prob.	0.4191	1.0000
		n0	n0
At First Difference			
		D(LNCH)	d (LNDP)
With Constant	t-Statistic	-3.9337	-2.6498
	Prob.	0.0054	0.0950
		***	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.7881	-3.5541
	Prob.	0.0319	0.0521
		**	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.0340	-2.6202
	Prob.	0.0002	0.0107
		***	**
	At Level		
		LNCH	LNDP
With Constant	t-Statistic	-0.6104	-1.1890
	Prob.	0.8538	0.6634
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.7629	1.2139
	Prob.	0.6275	0.0334
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.7767	-0.2346
	Prob.	0.3712	0.5924
		n0	n0
	At First Difference		
		d(LNCH)	d(LNDP)
With Constant	t-Statistic	-3.9390	-0.5991
	Prob.	0.0053	0.8550
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.7979	-1.9232
	Prob.	0.0313	0.6139
		***	***

Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.9545	-2.1701
	Prob.	***0.0003***	***0.0313***
		***	**

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews 10

يتبين من خلال نتائج الجدول تطابق في نتائج الاختبارين فالسلاسل الزمنية محل الدراسة غير مستقرة في المستوى لان الاحتمال المرافق للإحصائية المحسوبة لكلا الاختبارين اكبر من0.05، وعند إجراء الفرق الأول نلاحظ أن كل السلاسل الزمنية مستقرة، أي انه يمكن القول أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى ***CI~(1)*** .

المطلب الثالث: تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ *(VECM)*

بعد القيام بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية وجد أنها مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى أي ***CI(1)***،ومن خلال ذلك نستنتج إمكانية وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات في المدى الطويل، ووفقا لهذه الطريقة فإن عملية التقدير تتم بمرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** نحدد فيها درجة الإبطاء المثلى للنموذج VAR*(p)*،ثم نقوم باختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسن.
- **المرحلة الثانية:** نقوم بتقدير VECM.

الفرع الأول: اختبار التكامل المشترك *(Co-integration test)*:على ضوء اختبار الاستقرارية،اتضح أن كل متغير على حدا متكامل من الدرجة الأولى،أي أنها غير ساكنة في المستوى ولكنها ساكنة في الفرق الأول، ولمعرفة وجود أوعدم وجود التكامل المشترك نقوم بما يلي:

أولا: تحديد درجة تأخير المسار*VAR(P)* : قبل القيام بعملية الاختبار والتقدير يجب تحديد درجة تأخير المسار ***VAR(P)***،وهذا بالاعتماد على المعيارين*Akaike*و*Schwarz*وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews.10) جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم 02 كما يلي:

الجدول رقم 02: تحديد درجة تأخير المسار *VAR(P)*

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LNCH LNDP
Exogenous variables: C
Date: 04/28/22 Time: 16:08
Sample: 1990 2020
Included observations: 28

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
2.172964	2.239031	2.143873	0.029252	NA	-28.01422	0
-4.301720	-4.103519*	-4.388991	4.26e-05	170.4645	67.44588	1
-4.219503	-3.889168	-4.364955	4.39e-05	6.018600	71.10938	2
-4.544095*	-4.081627	-4.747729*	3.04e-05*	14.03825*	80.46821	3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) نجد أن درجة التأخير المثلى والموافقة لأصغر قيمة للمعايير سالفة الذكر هي:P =1 .

ثانيا: اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسن-جسلس (*Johanson-Juslius*):

يتفوق هذا الاختبار على انجل وجرانجر للتكامل المشترك السابق، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذالك في حالة وجود أكثر من متغيرين،والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا واحدا،أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة،وهذا له أهمية في نظرية التكامل المشترك،حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك واحد،فان العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثار للشك والتساؤل.والجدول التالي يوضح نتائج يتم اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسن-جسلس:

الجدول رقم(03): نتائج اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسن-جسلس (*Johanson-Juslius*)

Date: 04/28/22 Time: 16:09
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LNCH LNDP
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0157	15.49471	18.72937	0.437090	None *
0.1507	3.841465	2.064935	0.068729	At most 1

Trace test indicates 1 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0205	14.26460	16.66444	0.437090	None *
0.1507	3.841465	2.064935	0.068729	At most 1

نتائج هذا الاختبار الموضحة في الجدول رقم(03) تؤدي بنا إلى رفض الفرضية البديلة وذلك لأن القيمة المحسوبة لإحصائية الأثر*StatisticTrace* أكبر من القيمة المجدولة لها عند مستوى معنوية 5%،وبما أن: $rang(\Pi)=1$،أي $r=1$ (r : عدد المتجهات)،مما يعني قبول الفرضية البديلة أي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة.وفي هذه الحالة نقوم بتقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ *VECM*.

الفرع الثاني: تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ *VECM*

أولا: تقدير معادلة شعاع التكامل المشترك: بالنسبة للنموذج نقدر *(1)* VECMوالذي يوضح العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.

1-تقدير معادلة شعاع التكامل المشترك (العلاقة طويلة الأجل)

بعد التأكد من تحقق سكون السلاسل الزمنية ووجود علاقات تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات نموذج الدراسة،سيتم إجراء تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى الديناميكية(DOLS) التي تعمل على تصحيح عدم تحقق شروط الطريقة العادية وخصوصا مشكلة الارتباط الذاتي، ونتائج التقدير موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04):نتائج تقدير معادلة شعاع التكامل المشترك (العلاقة طويلة الأجل)

Dependent Variable: LNCH
Method: Dynamic Least Squares (DOLS)
Date: 04/28/22 Time: 16:11
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Fixed leads and lags specification (lead=1, lag=1)
Long-run variance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-11.82637	0.050150	-0.593090	LNDP
0.0000	13.35830	1.545370	20.64352	C

2.800819	Mean dependent var	0.912579	R-squared
0.459930	S.D. dependent var	0.897375	Adjusted R-squared
0.499303	Sum squared resid	0.147339	S.E. of regression
		0.028529	Long-run variance

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews 10

2- تقييم النموذج المقدر

- **معامل التحديد المصحح:** بلغت قيمته $Adj.R^2=0.89$، حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج،وتبين أثر المتغيرات المستقلة ومساهمتها في تحديد وتفسير التغيرات الحاصلة في معدلات البطالة، أي أن هذا النموذج يمتلك القدرة على تفسير 89% يعود سببها

إلى المتغيرات المستقلة، والباقي 11% يعود إلى عوامل أخرى أو إلى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج وترجع إلى المتغير العشوائي(u_i).

يلاحظ أن قيمة دربن واتسونDW للنموذج غير موجودة، وبذلك يسقط اختبار دربن واتسون DWويكون غير صالح لاستخدامه في طريقة المربعات الصغرى الديناميكية(DOLS).

3- تشخيص النموذج

3-1-مقارنة القيم الحقيقة بالقيم المقدرة: مقارنة القيم الحقيقة بالقيم المقدرة باستخدام النموذج من خلال الشكل البياني التالي:

شكل رقم(05): يوضح القيم الحقيقة والمقدرة وبواقي النموذج المقدر

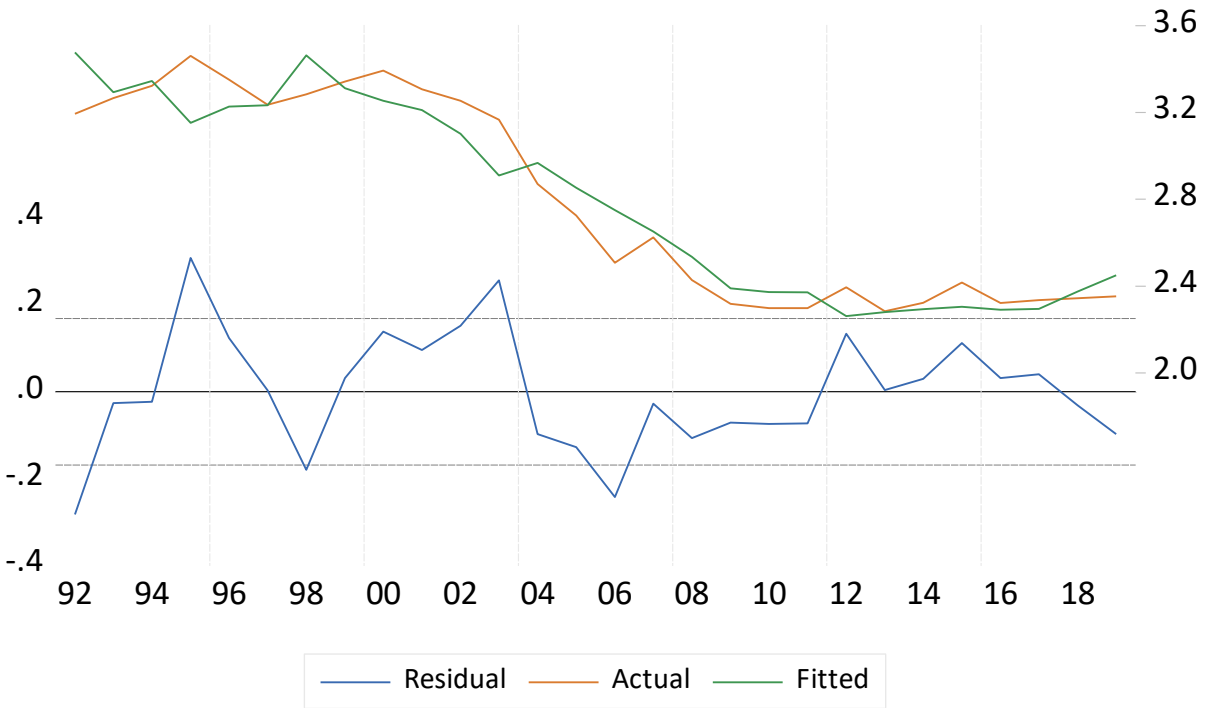

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بمخرجات برنامجEviews 10

من خلال الشكل رقم(01)، يلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

3-2-اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر :للتحقق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار(*Jurque- Bera*) فكانت النتيجة تشير أن قيمة الاختبار تساوي(*J-B* =0.105)،باحتمال أكبر من 5% (*P-Value*= 0.93>0.05) ،وهي نتيجة غير معنوية وقيمة الاختبار أقل من $X^2_{0.95}$=5.99، ويتضح من ذلك قبول الفرض العدم الذي ينص على أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي، والشكل التالي يوضح نتائج شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر:

الشكل رقم (06): يوضح نتائج اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر

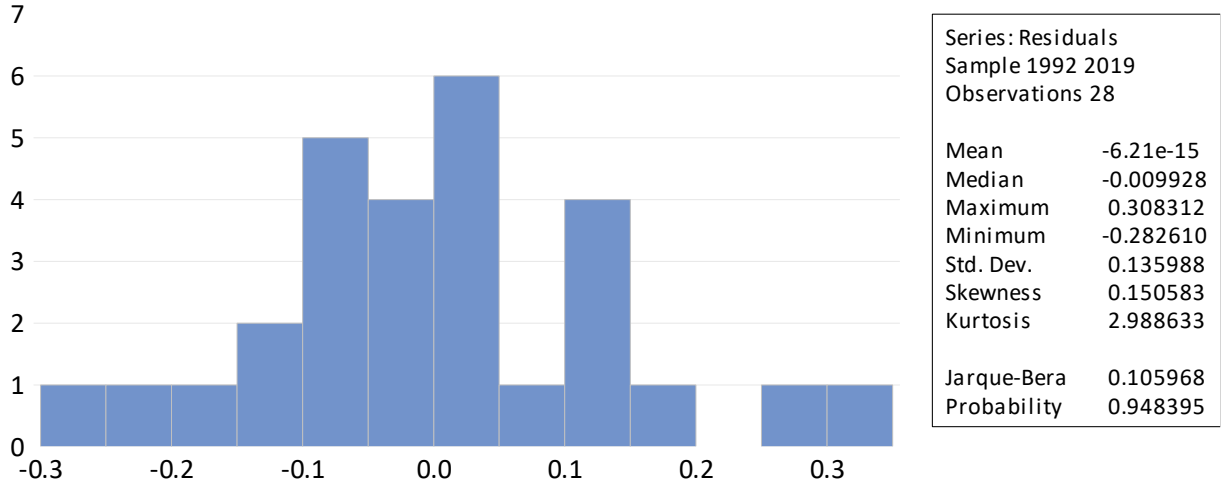

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بمخرجات برنامجEviews 10

4- تقدير معادلة المعاملات الديناميكية للنموذج قصير الأجل

من خلال نتائج اختبار التكامل المشترك،وبعد التأكد من تحقق سكون السلاسل الزمنية ووجود علاقات تكامل مشترك بين متغيرات نموذج الدراسة، سيتم تقدير معادلة المعاملات الديناميكية للنموذج قصيرة الأجل، والجدول التالي يوضح نتائج التقدير:

الجدول رقم (05):نتائج تقدير معادلة المعاملات الديناميكية للنموذج قصير الأجل

Vector Error Correction Estimates
Date: 04/28/22 Time: 16:13
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	CointEq1	CointegratingEq:
	1.000000	LNCH(-1)
	0.616747	LNDP(-1)
	(0.06369)	
	[9.68290]	
	-20.92694	C
D(LNDP)	D(LNCH)	Error Correction:
-0.125716	-0.258298	CointEq1
(0.04647)	(0.09467)	
[-2.70546]	[-2.72845]	
0.041975	0.292137	D(LNCH(-1))
(0.09171)	(0.18683)	
[0.45771]	[1.56363]	
0.256167	-0.785411	D(LNDP(-1))
(0.18676)	(0.38048)	
[1.37165]	[-2.06424]	
0.080629	0.088042	C
(0.02602)	(0.05300)	
[3.09925]	[1.66110]	
0.573159	0.265920	R-squared
0.521938	0.177831	Adj. R-squared
0.069364	0.287905	Sum sq. resids
0.052674	0.107313	S.E. equation
11.18993	3.018746	F-statistic
46.36817	25.73090	Log likelihood
-2.921943	-1.498683	Akaike AIC
-2.733350	-1.310091	Schwarz SC
0.111992	-0.017089	Mean dependent
0.076182	0.118351	S.D. dependent
3.01E-05	Determinant resid covariance (dof adj.)	
2.24E-05	Determinant resid covariance	
72.95524	Log likelihood	
-4.341741	Akaike information criterion	

-3.870259	Schwarz criterion
10	Number of coefficients

المصدر: من اعداد الطالبة بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews 10

ملاحظة: القيمة التي بين عارضتين تمثل إحصائية ستيودنت ***(t)*** و*CointEq1*تمثل معامل تصحيح الخطأ، من خلال الجدول نلاحظ، ما يلي:

- على ضوء نتائج نموذج تصحيح الخطأ في الجدول رقم05، نلاحظ معنوية سرعة تصحيح الخطأ عند مستوى معنوية 1% مع الإشارة السالبة له عند معادلة البطالة فقط، مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل للنموذج وعلى صحة تمثيل نموذج VECM، أما سرعة تصحيح الخطأ لباقي المعادلات فهو سالب وغير معنوي، وهو ما يعني رفض صحة تمثيل لهذه المعادلات، لأن سرعة تصحيح الخطأ تبتعد عن التوازن في الأجل الطويل..

يشير معامل تصحيح الخطأ(0.258-)إلى أن 25.8%من عدم التوازن في النمو الاقتصادي يتم تصحيحه في السنة، وبعبارة أخرى فإن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل قدرها 2.69 سنة (0.258/1) باتجاه قيمته التوازنية بعد أثر كل صدمة في النموذج.

* **تقييم معادلة المعاملات الديناميكية قصيرة الأجل:** يمكن تقييم معادلة البطالة D(LNCH) كما يلي:

- قيمة فيشر F(3.01= **F**) بقيمة احتمالية(Prob=0.0001)، وهي أقل من 0.01، لذا ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة، التي تدل على معنوية معادلة الانحدار ووجود تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (معدلات البطالة).
- بلغت قيمة **معامل التحديد:** $R^2=0.265$، حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج، وتبين أثر المتغيرات المستقلة ومساهمتها في تحديد وتفسير التغيرات الحاصلة في معدلات البطالة، أي أن هذا النموذج يمتلك القدرة على تفسير 26.5% يعود سببها إلى المتغيرات المستقلة، والباقي 73.5% يعود إلى عوامل أخرى أو إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج وترجع إلى المتغير العشوائي(u_i).

ثانيا: دراسة صلاحية نموذج *VECM*

1. دراسة الارتباط الذاتي لبواقي المعادلات لنموذج VECM(1)

لدراسة الارتباط الذاتي لبواقي المعادلات لنموذج ***VECM(1)***، سنستعمل اختباري كل من LM TEST وBox-Pierce/Ljung-box، للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي في السلاسل الزمنية، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبارين:

الجدول رقم (06): نتائج اختبار *LM TEST*

VEC Residual Serial Correlation LM Tests

Date: 04/28/22 Time: 16:16
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

Prob.	df	Rao F-stat	Prob.	df	LRE* stat	Lag
0.0122	(4, 44.0)	3.630437	0.0121	4	12.83440	1
0.0029	(4, 44.0)	4.734864	0.0029	4	16.10926	2
0.6315	(4, 44.0)	0.647753	0.6313	4	2.574809	3
0.8843	(4, 44.0)	0.287849	0.8842	4	1.162422	4
0.5736	(4, 44.0)	0.734121	0.5735	4	2.907256	5
0.5328	(4, 44.0)	0.798295	0.5326	4	3.152689	6
0.8050	(4, 44.0)	0.403646	0.8049	4	1.621704	7
0.9880	(4, 44.0)	0.080385	0.9880	4	0.327650	8
0.4663	(4, 44.0)	0.910348	0.4661	4	3.578055	9
0.9411	(4, 44.0)	0.192344	0.9411	4	0.780062	10

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews 10

الجدول رقم (07): نتائج اختبار *Box-Pierce/Ljung-box*

VEC Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations
Null Hypothesis: No residual autocorrelations up to lag h
Date: 04/28/22 Time: 16:16
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

df	Prob.*	Adj Q-Stat	Prob.*	Q-Stat	Lags
---	---	2.413582	---	2.330355	1
6	0.0227	14.70503	0.0323	13.77412	2
10	0.0840	16.58968	0.1160	15.46380	3
14	0.2140	17.84290	0.2813	16.54416	4
18	0.2476	21.65537	0.3500	19.69931	5
22	0.2583	25.84819	0.4003	23.02465	6
26	0.3610	27.94761	0.5407	24.61732	7
30	0.5478	28.42659	0.7268	24.96416	8
34	0.5321	32.68412	0.7602	27.90039	9
38	0.6620	33.84570	0.8634	28.66143	10

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدولين أعلاه رقم(06) و (07)، نلاحظ أنه وإلى درجة تأخير قيمتها 10، القيمة الاحتمالية (prob) أكبر من مستوى المعنوية 5% وعليه نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود الارتباط الذاتي بين البواقي.

2. **دراسة استقرارية نموذج *(1)*VECM**: لفحص مدى استقرار النموذج تم توظيف اختبار الجذور متعددة الحدود، وطبقا لهذا الاختبار فإن نتائج شعاع الانحدار الذاتي تعتبر مستقرة إذا لم يكن هناك جذور تساوي الواحد، ويوضح الشكل التالي نتائج هذا الاختبار:

شكل رقم(07): نتائج استقرار نموذج شعاع الانحدار الذاتي(1) VECM

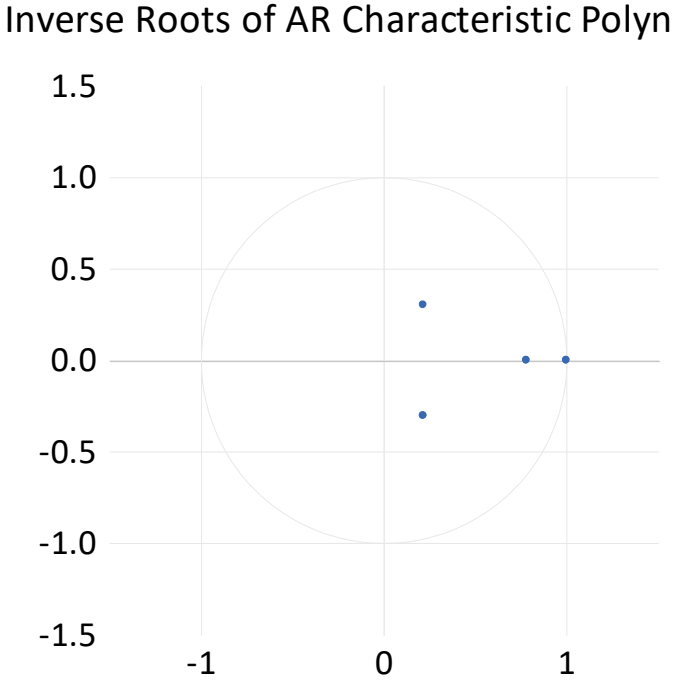

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: LNCH LNDP
Exogenous variables:
Lag specification: 1 1
Date: 04/28/22 Time: 16:17

Modulus	Root
1.000000	1.000000
0.780571	0.780571
0.371630	0.215951 - 0.302446i
0.371630	0.215951 + 0.302446i

VEC specification imposes 1 unit root(s).

المصدر: من إعداد اطالبة بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشكل رقم(05) نلاحظ، أن كل الجذور أقل من الواحد وبالتالي يعتبر شعاع الانحدار الذاتي مستقر.

المطلب الرابع: دراسة ديناميكية نموذج *VECM(1)*

من أجل تقييم طبيعة العلاقات بين المتغيرات في الأجل القصير يتم استخدام باستخدام تحليل التباين(variancedecomposition) ودوال نبضات الاستجابة (impulseresponsefunctions).

تحليل التباين ودوال نبضات الاستجابة باستخدام معيار كلوسكي *cholesky* يفترض الترتيب للمتغيرات، حيث يتأثر كل متغير بشكل متزامن بالمتغيرات السابقة له بالترتيب ولكن ليس بالمتغيرات التالية له، لذا فإن نتائج تحليل التباين ودوال نبضات الاستجابة تكون حساسة لطريقة ترتيب المتغيرات، ويتم أحيانا الاستعانة بطريقة جرانجر للسببية لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات، ومن ثم يتم ترتيب المتغيرات على هذا الأساس.

الفرع الأول: اختبار سببية جرانجر للسببية *Granger Causality test*

جدول رقم (08): نتائج تطبيق اختبار قرانجر للسببية Grangerعلى المتغيرات

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/28/22 Time: 16:19
Sample: 1990 2020
Lags: 1

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.0461	4.37151	30	LNDP does not Granger Cause LNCH
0.0012	13.1339		LNCH does not Granger Cause LNDP

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول رقم(09)، نلاحظ، ومن خلال إحصائية فيشر *F* نقبل وجود سببية بين متغيرة وأخرى إذا كانت القيمة الاحتمالية المقابلة لها (Prob) أقل من *0.05*،وبالتالي نلاحظ أن هناك علاقة سببية تتجه من متغيرة الإنفاق العام نحو معدل البطالة ووجود علاقة سببية تتجه من معدل البطالة نحو الإنفاق العام وعدم وجود علاقات في الاتجاه المعاكس.

الفرع الثاني: تحليل الصدمات (دوال الاستجابة للنبض): ويقصد باستجابة النبض سلوك المتغيرات الداخلية في النموذج نتيجة للصدمات المختلفة التي قد يتعرض لها النظام(النموذج)، ويهدف هذا الاختبار إلى توضيح مدى قدرة المتغيرات المتضمنة في النموذج على تفسير سلوك بعضها البعض من خلال معرفة نسبة تأثير صدمة في متغير ما على باقي المتغيرات.

وخلال دراستنا لدوال الاستجابة، سنقوم بتطبيق صدمات في الفترة الأولى، ثم نقوم بدراسة أثرها على باقي المتغيرات على مدى 10 سنوات.

أولا : من خلال النتائج يمكن رصد استجابات كل متغير من المتغيرات المدروسة لمختلف التجديدات كما يلي:

الجدول رقم(09): نتائج تقدير ومحاكاة دوال استجابة النبض

LNDP	LNCH	Response of LNCH: Period
0.000000	1.000000	1
-0.944715	1.033840	2
-1.304745	0.855798	3
-1.292307	0.731650	4
-1.207969	0.669383	5
-1.150436	0.633693	6
-1.119418	0.606628	7
-1.100059	0.584061	8
-1.085127	0.565714	9
-1.072877	0.551276	10

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول رقم(09) نلاحظ، أنه عند حدوث صدمة مفاجئة وبمقدار انحراف معياري واحد لمتغيرة الإنفاق العام ستصحب بإستجابة سالبة لمتغير معدل البطالة خلال فترة الاستجابة الممتدة على مدى 10 سنوات، حيث ستبدي هذه الأخيرة استجابة فورية قدرها(0.94%-)، لتستمر في التزايد بقيم سالبة إلى غاية نهاية الفترة العاشرة مسجلة إستجابة قدرها(1.07%-).

في حين يستجيب متغيرة معدل البطالة للصدمات غير المتوقعة الحادثة له نفسه بشكل موجب إذ أنها تشرع في الانخفاض منذ الفترة الثالثة مسجلة استجابة قدرها (0.855%)، لتواصل اتجاهها التنازلي بمعدلات متزايدة إلى غاية الفترة العاشرة قدرها (0.551%). وهذا ما يوضحه الجدول رقم 10.

ثانيا: تحليل تجزئة تباين خطأ التنبؤ

يقصد بتحليل تجزئة التباين(variancedecomposition) معرفة نسبة التباين التي يسببها متغير ما في نفسه وفي المتغيرات الأخرى،وفي هذه الحالة لا يفترض حدوث صدمات للمتغير، بل نقوم بدراسة العلاقة بين المتغيرات مع بعضها البعض.

من أجل معرفة مقدار خطأ التباين للمتغير LNCH إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه، والمقدار الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى، بحيث لا يكون هنالك ارتباط متسلسل بين الأخطاء العشوائية،وتكمن أهمية هذا الاختبار في أنه يعطي النسبية لأثر أي تغير مفاجئ(*shock*) في كل متغير من متغيرات الدراسة على جميع المتغيرات الأخرى، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (10):

جدول رقم(10): تحليل تباين خطأ التنبؤ لمتغير معدل البطالة

LNDP	LNCH	S.E.	Variance Decomposition of LNCH: Period
0.000000	100.0000	0.107313	1
8.064500	91.93550	0.170133	2
15.03977	84.96023	0.212428	3
19.07338	80.92662	0.241834	4
21.42390	78.57610	0.264350	5
22.99758	77.00242	0.283110	6
24.20208	75.79792	0.299507	7
25.19545	74.80455	0.314213	8
26.04254	73.95746	0.327634	9
26.77798	73.22202	0.340057	10

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews 10

من الجدول رقم (10)نلاحظ،أن الخطأ المعياري (***S.E***) لخطأ التنبؤ لمتغير معدل البطالة في الفترة الأولى يساوي 0.107% ثم يزداد مع الزمن ليصل إلى 0.34% في السنة العاشرة، وتعزي الزيادة في قيمة الخطأ المعياري لاشتمالها آثار عدم التأكد للتنبؤ في الفترات السابقة لمتغير معدل البطالة.

نلاحظ أن تباين خطأ التنبؤ لمتغيرة الإنفاق العام في الفترة الثانية والبالغ 8.06% عن قيمته السابقة في المدى القصير، يعزى للمتغير نفسه، ثم تتزايد هذه النسبة لتصل إلى 26.77% في فترة تنبؤ لعشر سنوات في المستقبل، وعليه فإن الصدمات في متغيرة الإنفاق العام تفسر التباين في خطأ التنبؤ لمتغير الإنفاق العام ذاته في الأجل القصير بشكل أقل منها في الأجل المتوسط والطويل.

أما بالنسبة لمتغيرة معدل البطالة، إذ تساهم المتغيرات المستقلة في تفسير التباين في خطأ التنبؤ لمتغير البطالة بنسبة91.93%، ثم تتناقص النسبة على مدى فترات التنبؤ لتصل إلى أدنى مستوى لها في السنة العاشرة بنسبة73.22% من التباين في خطأ التنبؤ لمتغير معدل البطالة، وعليه فإن الصدمات في المتغيرات المستقلة، تساهم في تفسير التباين في خطأ التنبؤ لمتغير معدل البطالة في الأجل الطويل بدور أكبر من الأجل القصير، وهذا يعكس دور تلك المتغيرات في تفسير التقلبات في متغير معدل البطالة .

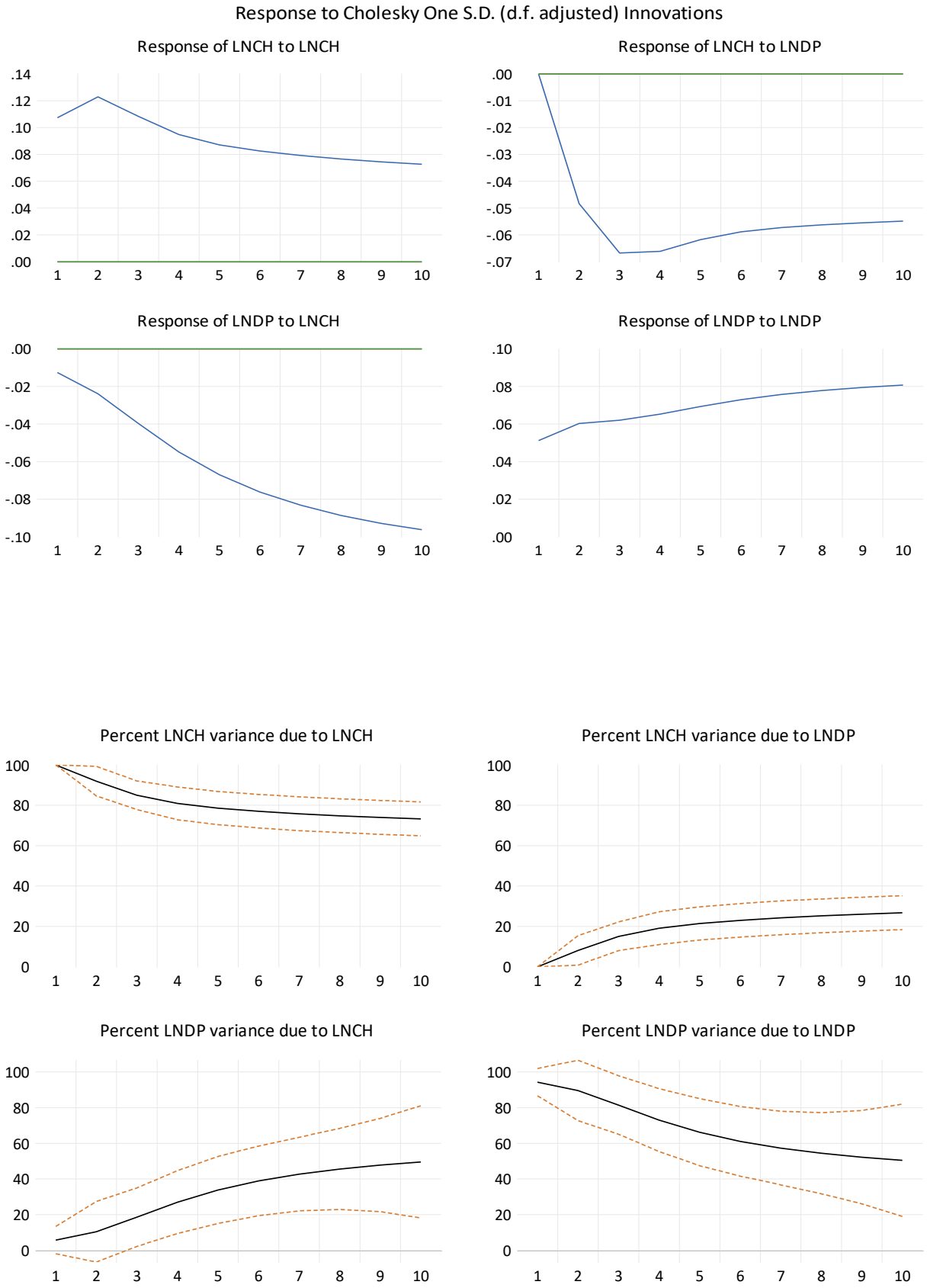
Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations
Response of LNCH to LNCH
Response of LNCH to LNDP
Response of LNDP to LNCH
Response of LNDP to LNDP
Percent LNCH variance due to LNCH
Percent LNCH variance due to LNDP
Percent LNDP variance due to LNCH
Percent LNDP variance due to LNDP

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها،نجد أن الاقتصاد القياسي من بين أهم النظريات الاقتصادية التي تمكننا من صياغة النماذج الاقتصادية و تقديرها وفقا لطريقة المربعات الصغرى العادية،كما يسمح لنا منهج القياس الاقتصادي من اختبار هذه النماذج إحصائيا واقتصاديا للحصول على النموذج الأمثل باستعمال برنامج EVIEWS

فمن خلال دراستنا للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة التي من خلالها قمنا بدراسة العلاقة بينهما وقد توصلنا إلى

- ❖ وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العام والبطالة أي إذا ارتفعت النفقات العامة في سنة معينة يترقب انخفاض معدل البطالة في السنة التي تليها؛
- ❖ وجود علاقة توازنية بين الإنفاق العام والبطالة في المدى الطويل؛
- ❖ وجود علاقة سببية بين الإنفاق العام والبطالة في المدى القصير؛

الخـــاتمــة

الخاتمة:

قمنا من خلال البحث بدراسة قياسية لتقدير اثر الإنفاق العام على البطالة في الجزائر خلال 1990-2020 حيث تم التوصل إلى محاولة تحليل تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي على التشغيل في الجزائر معتمدة في ذلك على تقدير العلاقة التبادلية بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية من جهة ومعدل البطالة (كمدخل للتشغيل) في الجزائر من جهة ثانية ، وقد اعتمدت على العرض والتحليل للجانب النظري من الدراسة فقد تضمنت استشراف العلاقة بين مختلف البرامج التنموية المطبقة في الجزائر من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والبطالة وتحليل السلوك الديناميكي لهذه المتغيرات فاستخدام نماذج الانحدار الذاتي بين أن السلاسل الزمنية كانت غير مستقرة في المستوى لكنها استقرت بعد اخذ الفروق الأولى كذلك وجود تكامل مشترك أي علاقة توازنية في الأجل الطويل بين معدل البطالة والإنفاق العام كما توجد علاقة سببية من الإنفاق العام نحو البطالة ومعدل البطالة نحو الإنفاق العام في المدى القصير بالإضافة إلى أن نموذج تصحيح الخطأ ودوال الاستجابة للصدمات أكد بحدوث صدمة ايجابية في معدل الإنفاق والنمو سيكون لها اثر معنوي سلبي على البطالة في المدى القصير والطويل.

التوصيات والمقترحات:

- بعد استخلاص النتائج يمكن اقتراض توصيات يتم من خلالها تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر مستقبلا من خلال:
  - خلق مصادر أخرى لإيرادات الدولة بعيدا عن الريع البترولي؛
  - الحث على الاستثمار و تشجيع كل أنواعه لترقية الصادرات؛
  - إعادة النظر في حجم الدعم والفئات المستفيدة؛
  - تشجيع القطاع الزراعي والصناعي لزيادة الإنتاج وتحسين كفاءة الأداء وتوفير مناصب شغل؛
  - تشجيع السياحة لما لها من فائدة في جلب العملة الصعبة وتنمية الاقتصاد؛
  - تشجيع المنتوج المحلي وربطه بالتكنولوجيا الحديثة لتحقيق الاكتفاء الذاتي والحد من فاتورة الاستيراد.

- ضرورة الإسراع في الإصلاحات الاقتصادية، من خلال إعادة النظر في المنظومة البنكية ومنحها استقلالها و إعادة النظر في قانون الضرائب وعصرنتها بإصلاحات جذرية تواكب الظروف والبيئة و إحلال الجباية العادية والبترولية؛
- الاهتمام بالقطاعات الحساسة كالصحة والتعليم والاستثمار في الرأس المال البشري عن طريق تدريب وتطوير الموارد البشرية حتى تتصف بالكفاءة وتستجيب للتغيرات التي تحصل؛
- ضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية لتحقيق التوازن الاقتصادي ومعالجة الاختلالات؛
- ضرورة رقمنة الاقتصاد : فأزمة كورونا (كوفيد-19) كشفت عن الدور الايجابي للاقتصاد الرقمي؛
- تقليص حجم نفقات التسيير وإعطاء أهمية كبرى للنفقات الاستثمارية وتفعيل الجهاز الإنتاجي وبعث التنويع الاقتصادي والتركيز على القطاع الخاص لخلق قيمة مضافة.

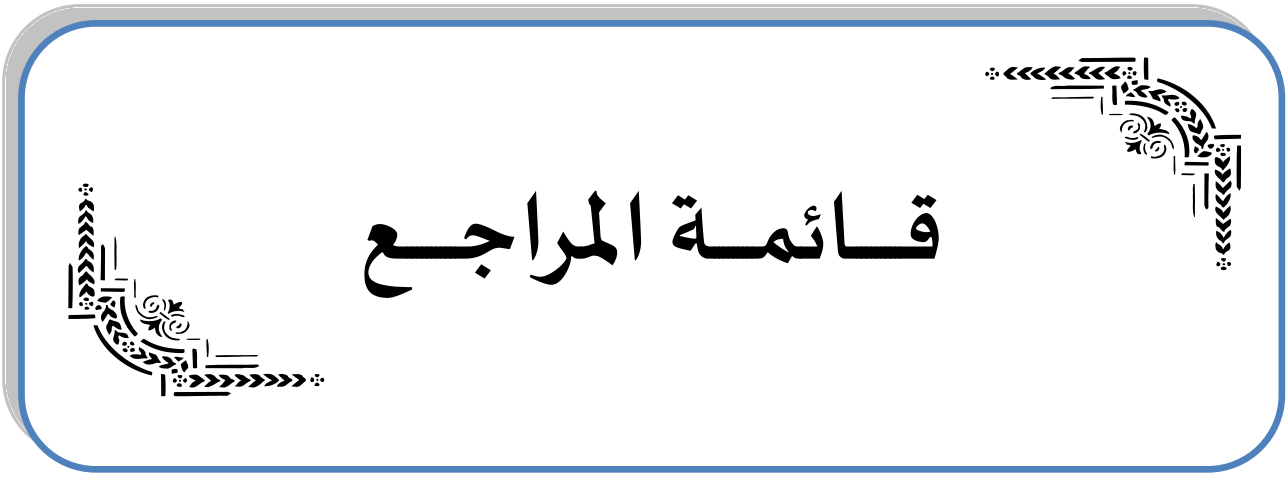

قـــائمـــة المراجـــع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1. إبراهيم محمود الراضي، البطالة – حلول إسلامية فعالة –، المكتب الجامعي الحديث، مصر 2005.
2. احمد بن عبد الكريم المحيميد، محمد عبد الله الجراح، "مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم و أساسيات 102 قصد"، الطبعة الثانية بدون دار النشر)، 1431.
3. اعمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة (النظرية العامة وفق التطورات الراهنة)، دار هومه ،الجزائر، 2003.
4. بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللباني ، الطبعة الأولى ،2010.
5. تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والإشهار، الجزائر 2004.
6. رفعت المحجوب ،المالية العامة، دار النهضة العربية ،القاهرة ،1990.
7. سوزي عدلي ناشد، في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000.
8. طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الأولى، 2009.
9. طارق عبد الرؤوف عامر، " أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة "،الطبعة العربية الثانية، دار اليازوري.
10. فليح حسين خلف، المالية العامة، ط1، عالم الكتاب الحديث، جدار للكتاب العالمي، الأردن، 2008.
11. محمد الصغير بعلي، يسرى ابو العلاء، المالية العامة، دار العلوم، عنابة، 2005.
12. محمد باهر عتلم ،المالية العامة –ادواتها الفنية وآثارها الاقتصادية، مكتبة الآداب، مصر، 1998.
13. محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة 02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

14. محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، " الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي " دار المسيرة للنشر والتوزيع والطبيعة، عمان، 2006.
15. ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2010.
16. نزار سعد الدين العيسي، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، الطبعة 01، 2006.
17. نوزاد عبد الرحمان إلهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، ط9، دار المناهج، عمان، الأردن، 2005.
18. وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2010.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات

1. بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف–حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان، الجزائر، 2015/2014.
2. بن موسى أم كلثوم ،إشكالية عقلانية النفقات العمومية) تطور النفقات العمومية 1980_ 2009) ، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2010/2009.
3. درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي –حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2005.

ثالثا: المجلات

1. عيسى براق، آنسة بركاني، ظاهرة تزايد الانفاق العام في الجزائر، تطورها، أسبابها، و متطلبات ترشيدها، مجلة الابداع، العدد8، 2007، ص112.
2. وردة عويسي،" التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون" مجلة علمية، العدد 39 جامعة باجي مختار عنابة، سبتمبر 2014.

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات

1. احمد زكان، رابح بلعباس، مداخلة بعنوان: العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة دراسة قياسية لحالة الجزائر 1973-2008.

خامسا: القوانين

1. القانون 84-17 المؤرخ في 07-07-1984 المتعلق بقوانين المالية، المادة 24.
2. القانون 84-17 المؤرخ في 07-07-1984 المتعلق بقانون المالية، المادة 35.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: .....

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): [illegible] المولود(ة) بتاريخ: 1999/07/29 ب: [illegible]

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 117864 الصادرة بتاريخ: 21/03/05 عن: [illegible]

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد كمي خلال السنة الجامعية: .....

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان*: دراسة العلاقة بين التوازن العام والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020 دراسة قياسية

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 31/05/2022

التوقيع و البصمة

نظير وصودق على توقيع السيد [illegible]

31 MAI 2022

أولاد عدي لقبال

رئيس المجلس الشعبي البلدي

إسماعيل مطروح

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

rsité Mohamed Boudiaf a M'sila
té des Sciences Économiques, Commerciales et
iences de Gestion
tement: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

امعة محمد بوضياف بالمسيلة
ية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
سم: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: خرتشي أمل منال المولود(ة) بتاريخ: 1998/06/15 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 206974960 الصادرة بتاريخ: 2021/09/20 عن: .....

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد كمي خلال السنة الجامعية 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: دراسة العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1990/2020 دراسة قياسية.

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: ...../...../.....

التوقيع و البصمة

.....

01 جوان 2022

تظر وصدق على التوقيع
المسيلة في
رئيس المجلس الشعبي البلدي

من رئيس المجلس
و بتفويض منه
رئيس مصلحة الإدارة الإقليمية

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الإنفاق العام على البطالة وتحديد طبيعة العلاقة الموجودة بينهما في الجزائر خلال 1990-2020، وذلك لما لهما من أهمية بالغة في إطار المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو خاصة في الآونة الأخيرة مع انهيار أسعار المحروقات وانتشار فيروس كورونا وتأثيره على الاقتصاد الوطني وقد تم الاستعانة بالنموذج القياسي VECM، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها وجود علاقة الأجل القصير وعلاقة توازنية في الأجل الطويل بين الإنفاق العام والبطالة أي كلما زادت الإنفاق العام أدى لانخفاض البطالة بنسبة ضعيفة وهو ما يوجب على الحكومة الجزائرية ضرورة ترشيد النفقات وبناء قاعدة اقتصادية من خلال التنويع الاقتصادي للانتقال من الإنفاق الريعي إلى الإنفاق المستدام.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، البطالة

Abstract:

This study aims to determine the impact of public spending on unemployment and to determine the nature of the relationship between them in Algeria during 1990-2020. This is particularly important in the context of maintaining economic stability and achieving growth in recent times, with the collapse of fuel prices and the spread of the coronavirus and its impact on the national economy. The study found results, most notably the existence of a short-term relationship and a long-term balance between public expenditure and unemployment, i.e. the higher the public expenditure, the lower the unemployment rate, which obliges the Algerian government to rationalize expenditures and build an economic base through economic diversification to move from rent to sustainable spending.

Keywords: Public expenditure, unemployment.